جـــــامعـــة أمـــحمـد بـــوقـــرة ـ بـــومـرداس

كـــــليـــة الحـــقـــوق والعلوم السياسية

قســـم العلـــوم السيـــاسيـة

دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

قرية تيفردود أنموذجا

(2020-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبان:

- زعيمي أحلام
- حدهم عمر

إشراف الأستاذ:

زعاطشي حميد

لجنة المناقشة:

-د/ بن عمراوي عبد الدين

-د/ درويش جمال

السنة الجامعية: 2019 – 2020

شكر وتقدير

الشكر والحمد حمدا وشكرا يلقيان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة درب العلم أمامنا وعلى توفيقه لنا على انجاز هذا العمل المتواضع.

*نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للأستاذ المشرف: **زعاطشي حميد** على مساعدته القيمة وعلى ما قدمه لنا من معلومات وتوجيهات أغنت هذا البحث وساهمت في إخراجه إلى النور.

* كما نشكر جميع من ساهم في انجاز هذا البحث من البحث من أساتذة وزملاء وأصدقاء ونستسمحهم عذرا إذا لم يتسع المجال لذكرهم فلهم من فائق عبارات الشكر والتقدير

لكم منا فائق الاحترام والتقدير

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه إلى والدي أطال الله في عمرهما

إلى أخي وأخواتي وأزواجهم

إلى كل العائلة من أخوال وأعمام

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب

علي، محمد الأمين، هاني، وليد، سيدعلي

إلى كل الأصدقاء الذين أعزهم أهدي هذا العمل

إلى كل الأساتذة الذين كان لي شرف الإنتفاع بعلمهم

عمر

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

أختي الغالية نورة حفظها الله

إلى يوسف الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو حرق في مسيرتي الدراسية

أحلام

مقدمة

مقدمة

إن تزايد عدد السكان وارتفاع معدل الحياة للأفراد جعلت الخدمات الحكومية مهما توفر لها من عوامل الدعم المادي والبشري غير قادرة على مواكبة المتطلبات المتزايدة للأفراد، لذا برز دور القطاع الثالث أو القطاع التطوعي في إكمال الدور الذي تقوم به الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الخدمات التنموية، فأصبح هذا القطاع غير الربحي يقدم برامج وأنشطة تخفف العبئ عن الحكومات. وتزايد الاهتمام بهذا القطاع أكثر وتضاعف دوره في مختلف المجتمعات من خلال تقديمه للعديد من الخدمات للأفراد، فأصبح العمل الاجتماعي التطوعي في عصرنا الراهن ركيزة أساسية في تطور المجتمعات وتنميتها، فالقطاع الثالث لا يهدف في أساسه إلى تحقيق الربح، بل يسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام.

لذلك يعد التطوع مبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني التي تعبر عن معاني التضامن والتكافل الاجتماعي، كما يعتبر من أهم الدعائم الهامة لتنمية المجتمع، فهو يمثل المكون الأساسي في بناء المؤسسات المدنية. بالإضافة الى ذلك تمثل الجمعيات التطوعية مؤشرا من مؤشرات المظاهر الحضارية الدالة على تقدم الدول ورقيها، ومعززة لعلاقات التواصل بين الأفراد مع بعضهم البعض، وذلك من خلال مساهمتها في تلبية احتياجات اجتماعية محلية أو خدمة قضية من القضايا التي تهم المجتمع.

إضافة إلى مساهمة القطاع الثالث في تلبية مطالب المجتمع فهو يساهم أيضا سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق التنمية المحلية. إن الكثير من الباحثين في شؤون التنمية المحلية يجمعون على أن مشاركة المواطنين في التنمية ضرورة لا غنى عنها لنجاح الخطط التنموية، كما يشير المختصون أن المؤسسات التطوعية هي الوسيلة الفعالة للمشاركة وتدعيم عمليات التنمية المحلية، إلى جانب ما تقوم به الدولة والقطاع الخاص، ويعتبر القطاع الثالث ظاهرة عالمية تخص كل دول العالم.

وقد شهد المجتمع الجزائري عبر تاريخه أشكال متعددة من الأعمال التطوعية لعبت دورا كبيرا في تلبية احتياجاته، لاسيما أوقات الشدة والأزمات، وقد شهد ظهور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تزايداً كبيرا في عددها وتنوع نشاطها تعبيرا على إرادة ورغبة أفراد المجتمع في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به.

أولا: إشكالية الدراسة

يعتبر القطاع الثالث من أهم مؤسسات القطاع الخيري التطوعي، لما يقوم به من مشاريع وأنشطة تساهم في تحقيق التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنه يمكن التعويل كثيرا على هذا القطاع لتحقيق مكاسب تنموية كثيرة، ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ وما هو واقع هذه المساهمة في قرية تيفردود بولاية تيزي وزو خلال الخمس سنوات الأخيرة (2020/2015)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي أشكال مساهمة القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية؟

– ما هو واقع القطاع الثالث في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية بناءً على نماذج من الواقع؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

– كلما أُعترف بالقطاع الثالث كقطاع شريك ومكمل في خدماته للقطاعين العام والخاص كلما أصبح مساهما فعالا في التنمية المحلية.

– كلما تضاءلت معدلات الثقة بالقطاعات الحكومية وانخفاض مستوى الرضى على الأداء الحكومي، كلما ساهم ذلك في إنتعاش دور القطاع الثالث أكثر وزاد استعداد هذا الأخير لتبني إنشغالات المواطنين.

– كلما زاد الاهتمام بالقطاع الثالث وتفعيل دوره كلما أدى ذلك إلى تخفيف الأعباء عن الدولة وساهم في النهوض بالتنمية.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع تبرره اعتبارات ذاتية وموضوعية:

- **الأسباب الذاتية:** ميلنا الكبير لكل ما له علاقة بالعمل التطوعي نظرا لدوره وإمكانية مساهمته في إحداث تنمية محلية تلبي احتياجات الساكنة لذا جاء إختيارنا لهذا الموضوع الذي نعتبره مهما جدا. فللعمل التطوعي قيمة جماعية هامة وعامل أساسي في التنمية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين الأفراد، كما أصبح التطوع من العوامل التي يقاس بها تقدم المجتمعات لاسيما بعدما أثبتت الأعمال التطوعية قدرتها على المساهمة في التنمية المحلية في العديد من الدول في ظل عدم قدرة الدولة لوحدها على تلبية جميع إحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى اهتمامنا وتطلعنا لمعرفة أسباب وسبل تحقيق التنمية المحلية بوجه خاص والتنمية الوطنية بشكل عام.
- **الأسباب الموضوعية:** بروز اهتمام كبير بترقية وتعزيز دور المجتمع المدني لأهمية القطاع الثالث في النهوض بالتنمية المحلية، بحيث يؤدي العمل التطوعي إلى التعرف على المشكلات الحقيقية التي يعاني منها أفراد مجتمعاتهم، ومساهمته في تلبية احتياجاتهم الضرورية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان أهمية ودور القطاع الثالث في سد فجوة التنمية المحلية باعتباره داعم للقطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى تحسيس أفراد المجتمع بضرورة الاهتمام بالعمل التطوعي ومحاولة استثمار طاقاتهم وتنظيم وتجميع جهودهم وفق خطط هادفة وواضحة للمساهمة في تنمية مجتمعهم، وذلك بتعزيز المفاهيم والقيم الاجتماعية " كالمشاركة والتعاون، العمل التطوعي، قيم المساواة، الثقة، المواطنة "، والتي جميعها تحقق التماسك والترابط المجتمعي على صعيد الأفراد ببعضهم البعض وعلى صعيد الأفراد بالمؤسسات الحكومية والمحلية كل هذا يساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية.

وبالتالي تعد هذه الدراسة بمثابة خطوة نحو كشف واقع العمل التطوعي ومحاولة إستطلاع آفاقه.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة أساسا إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم القطاع الثالث وخصائصه ودوافعه وأهميته.
- توضيح الدور التنموي للعمل الخيري في مختلف المجالات، ورصد عوائد القطاع الثالث.
- التعرف على جانب من واقع العمل التطوعي في الجزائر.
- التعرف على معوقات العمل التطوعي في الجزائر والكشف عن العقبات والعراقيل التي تحول دون مشاركته الفعالة في الأعمال التطوعية.
- الإسهام في تعميق المعرفة النظرية والتطبيقية للعمل التطوعي وتجديد الوعي المجتمعي بضرورته.
- المساهمة في إيجاد ميكانزمات وآليات واقعية لتفعيل العمل التطوعي في الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة

- **الإطار المكاني:** تم تحديد الإطار المكاني للدراسة بإحدى قرى ولاية "تيزي وزو" وهي قرية "تيفردود" كوحدة تحليلية وكأنموذج للعمل التطوعي في الجزائر.
- **الإطار الزماني:** تتمحور الدراسة حول واقع ودور القطاع الثالث محليا وبالخصوص قرية "تيفردود" ولاية تيزي وزو خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020.

سابعا: منهجية الدراسة

بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة إتبعنا:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يستند في جوهره على الوصف والتحليل، فقد استخدمناه لتقديم مسح لمختلف التعاريف والمفاهيم التي تمس الموضوع.
- **أسلوب دراسة حالة:** تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة البحث في إطار دراسة نموذج قرية "تيفردود" بولاية "تيزي وزو" والبحث في واقعها الميداني ومعرفة مدى إسهامها في تحقيق التنمية المحلية.

ثامنا: مفاهيم الدراسة

- **القطاع الثالث:** هو مجموعة من المنظمات التطوعية التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتحتل موقعا ثالثا بين القطاع الخاص والقطاع العام، لا تسعى من نشاطها الى تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام.
- **التنمية المحلية:** هي مجموعة العمليات والنشاطات الوظيفية التي تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي كما أنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية من أجل رفع المستوى المعيشي للفرد المحلي اقتصاديا، ثقافيا وحضاريا.

تاسعا: أدبيات الدراسة

لقد حظي موضوع القطاع الثالث والتنمية المحلية بإهتمام العديد من الدارسين والباحثين نذكر من ذلك:

*دراسة **لمحمد بن عبد الله السلومي** الموسومة ب " **القطاع الثالث والفرص السانحة**"، إهتمت الدراسة بالعمل على تقوية مؤسسات القطاع الثالث وتفعيلها، وذلك بخلق التعاون الإيجابي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية، حتى يكون هذا القطاع شريكا تنمويا، إلا أن الباحث أغفل عن ذكر المعوّقات التي تحول دون تعاون القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث.

*دراسة بعنوان " **إقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع: مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية**" للباحث **عبد المحسن عايض القحطاني**، حاول من خلالها الباحث تبيان أن إقتصاديات القطاع الثالث تمتد لتشمل منافع مادية ملموسة ومنافع غير مادية. بحيث قدم نموذج للقطاع الثالث الذي ينشئه ويديره اليهود بإعتباره من القطاعات الناجحة في بلوغ المكانة المراد بلوغها، إلا أن ما يعاب على هذه الدراسة أنها لم تتطرق للأهداف الخفية وراء وجود القطاع الثالث اليهودي الذي يسعى من خلاله لكسب تعبئة عالمية لتمرير سياسات وإستراتيجيات تخدم مصالح الكيان الإسرائيلي بالدرجة الأولى.

*دراسة بعنوان " **إعداد القيادات الثابتة في القطاع الثالث**" للباحث **أيمن علي وافي**، استحضر فيها الباحث التنمية القيادية في جميع ممارساتها العلمية وذلك بالتحول في عملية التنمية القيادية من التنمية الفردية للقائد إلى تنمية القيادة، إلا أنه لم يتطرق إلى العوامل التي يجب ان تتوفر لنجاح القطاع الثالث.

*دراسة بعنوان " **معوقات التنمية المحلية** " للباحث **وفية رابح أشرف رضا**، رسالة ماجيستر في علم اجتماع التنمية، بجامعة قسنطينة، نوقشت عام 1998، حاول من خلالها الباحث رصد مختلف معوقات التنمية المحلية التي لا تبدو واضحة عند ممارسي تنمية المجتمع من الإداريين والمسيرين، المهندسين والاقتصاديين بسبب عجزهم عن الوصول إلى تشخيص العوامل غير الوظيفية التي تدخل ضمن مكونات العمل التنموي المحلي، إلا أن ما يؤخذ على الباحث أنه لم يقم بالإشارة إلى كيفية التصدي لهذه المعيقات.

*دراسة بعنوان " **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، للباحث **حسين عبد القادر**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية لجامعة تلمسان، نوقشت عام 2012، ركز فيها الباحث على أن التنمية يجب أن تنطلق من الأسفل أي من المستوى المحلي، وترشيد الحكم على المستوى المحلي هو أساس التنمية المحلية، لكن ما يعاب على هذه الدراسة هو عدم تطرقها لأهم أهداف التنمية المحلية.

عاشرا: صعوبات الدراسة

كل بحث نظري أو ميداني تعترضه صعوبات وعراقيل تعيق الباحث أحيانا وترهقه، وقد واجهتنا مجموعة من العراقيل خلال فترة إنجاز هذه الدراسة ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا نحصرها في النقاط التالية:

- قلة المراجع وذلك نظرا لانعدام مرجعية أكاديمية تناولت دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، رغم وجود دراسات وأبحاث أجنبية لكنها مفقودة في المكتبات الجامعية مما صعب مهمة الحصول عليها.
- الصعوبات المرتبطة بالدراسات الميدانية لأن الدراسة المرتبطة بالواقع تتطلب التنقل لمكان الدراسة فنظرا للظروف الاستثنائية التي عاشتها الجزائر جراء تفشي فيروس كورونا واجهنا صعوبات كبيرة في التنقل إلى مكان الدراسة بسبب توقيف وسائل النقل لأكثر من 5 أشهر مع منع التنقل بين الولايات التي تندرج ضمن الإجراءات الوقائية لمنع تفشي فيروس كورونا

الفصل الأول:

الإطار النظري للقطاع الثالث والتنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الثالث والتنمية المحلية

تمهيد:

في إطار تحولات الاقتصاد العالمي، ظهر مفهوم حديث يسمى بالقطاع الثالث، الذي أصبح يحقق العديد من المزايا لما يملكه من أصول وما يقدمه من خدمات اجتماعية كثيرة، في مجالات عدة كالتعليم والصحة وغيرها من خدمات المنفعة العامة.

ومن خلال مساهمة القطاع الثالث في تلبية مطالب المجتمع، فهو يساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تحقيق التنمية المحلية، إذ تعتبر هذه الأخيرة هدفا رئيسيا تسعى كل دول العالم لبلوغه عن طريق رسم سياسة اقتصادية ومالية ترتكز عليها، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتوفرة بحيث لا يمكن أن تحدث تنمية شاملة دون تنمية محلية.

فالعديد من المجتمعات أضحت على وعي بمدى المساهمة الفعالة للعمل التطوعي، فقد بات في وقتنا الحالي شريك أساسي في العملية التنموية، على اعتبار أن التنمية تبدأ من الإنسان وتعود إليه، إذ يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض بالمجتمعات وأداة من أدوات التنمية المحلية لما فيه من تنمية للجانب الإنساني للمجتمع وتنمية الحس الاجتماعي لدى الفرد واستثماره للرأس المال البشري.

وهذا ما نحاول معرفته في هذا الفصل الموسوم ب " الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع الثالث والتنمية المحلية "

المبحث الأول: ماهيــة القطــاع الثالـــث

المطلب الأول: تعريف القطاع الثالث وأنواعه

أولا: تعريف القطاع الثالث: ظهر مفهوم القطاع الثالث على يد عالم الاجتماع الأمريكي"**أمتاي إتزوني**" **Amati Etzioni**"من خلال مقالته " **القطاع الثالث والمهمات المحلية** " باعتباره قطاعا يتميز عن القطاع العام والقطاع الخاص، فهو مفهوم ظهر في العالم الأنجلوساكسوني.[1]وللقطاع الثالث تسميات عديدة منها:

- المنظمات غير الحكومية
- القطاع المستقل
- القطاع الخيري
- القطاع الخيري المانح
- القطاع التطوعي[2]

القطاع الثالث كلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية **volontaire**كما عرفته دائرة المعارف البريطانية وتعني الشخص الذي يقدم على المشاركة بشكل مجاني في عمل مؤسسي أو القيام بمهمة. [3]

ومن بين التعارف التي تطرقت لهذا المفهوم أيضا نذكر منها:

تعريف "**أندري فرير Andrey frire**" الذي يرى أن القطاع الثالث هو «العمل الذي يستفيد منه المجتمع حينما يقوم به الفرد بمطلق حريته دون عائد نقدي"

أما "**صلاح الدين جوهر**" فقد عرفه " على أنه ذلك الجهد الذي يبذله أي إنسان من أجل مجتمعه بلا مقابل وفيه يتحمل مسؤوليات العمل من خلال المؤسسات الاجتماعية القائمة على إرضاء مشاعر ودوافع إنسانية خاصة تلقي الرضى والقبول من قبل المجتمع".[4]

1-عبد الرزاق سعيد بلعباس، **مفهوم القطاع الثالث والإشكاليات المعرفية التي تعتريه في ضوء التجربتين الانجلوساكسونية والأوروبية** (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، ط1،2017) ص6

2-محمد عبد الله السلومي وآخرون، **القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة** (الكويت: مركز إبن خلدون للدراسات الإستراتيجية، ط1،2017) ص ص11،12

[3]يوسف بن عثمان الحزيم، **قوة التطوع** ص37

4- نور الهدى بركاني، **العمل التطوعي الجمعوي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي**، مذكرة ماجستير (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية 2017/2016) ص55.

كما عرف أيضا على أنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتمثل موقعا ثالثا بين مؤسسات القطاع الخاص (الاقتصادي) والمؤسسات الحكومية، حيث لا يستهدف هذا القطاع تحقيق الربح، بل يسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاه هذا الأخير على ما تصدره من تشريعات ولوائح تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية الخيرية غير الربحية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع. [1]

وعلى ضوء التعاريف السابقة نقول إن القطاع الثالث:

هو ذلك الجهد الإنساني الذي يبذل من طرف أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية دون مقابل قد يكون نقديا أو معنويا، فهو كل مؤسسة أو جمعية أو منظمة أو هيئة تقدم خدمات للمجتمع المحلي أو العالمي، ويسعى القطاع الثالث إلى المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات والخدمات الاجتماعية إضافة إلى القيام بأعمال تطوعية دون مقابل، ويعد القطاع الثالث أحد أهم القطاعات المكملة لمهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي ومتكاملا مع القطاع الخاص في جميع عمليات التنمية.

ب-أنواع القطاع الثالث ومكوناته: ينقسم القطاع الثالث إلى عدة أنواع نذكر منها:

أ-العمل التطوعي الفردي: وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة وإرادة منه، حيث لا يعود عليه بمردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو دينية، كقيام الفرد على جمع الصدقات وتوزيعها على الفقراء أو تقديمه لأموال في مشاريع خيرية كرعاية الأيتام مثلا، أو أي شكل من أشكال تقديم المعونات أو المساعدات للفقراء والمحتاجين. [2]

ب-العمل التطوعي المؤسسي: ويعني انخراط الأفراد في أطر تنظيمية تطوعية لها شكل المؤسسات كالجمعيات الأهلية والنقابات والتنظيمات، فيعد هذا النوع أكثر تقدما من العمل التطوعي الفردي وأوسع تأثيرا في المجتمع، حيث تقوم هذه المؤسسات التطوعية بتقديم خدمات محددة، أو تقديم خدمات تطوعية متعددة الأشكال والأغراض. [3]

---

[1] – نور الهدى بركاني، **مرجع سابق**، ص55

[2] أمل محمد عبد الرحمان بشير، **دور العمل التطوعي في تعزيز قيم رأس المال الاجتماعي دراسة حالة: متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير (الجامعة الإسلامية غزة: كلية التجارة 2016) ص55.

[3] نزيهة خليل، **معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2017/2016) ص 33.

ويكون الارتباط ما بين المتطوع والمؤسسة بناء على عقد تتخذ فيه المسؤوليات والواجبات بدقة كاملة ويظهر هذا التطوع بكثرة في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.[1]

ج-تطوع المؤسسات الحكومية: وهو قيام هيئة حكومية بإطلاق حملة كالتوعية على نظافة البيئة، بمشاركة كبار موظفي تلك الهيئة ورؤساء البلديات والشرطة، وتقديم عددا من الخدمات المجانية للمتطوعين، إضافة إلى تنظيم مسابقات وتقديم جوائز قيمة للقائمين على الحملة.

د-تطوع القطاع الخاص: تعد برامج خدمة المجتمع من أهم البرامج التي تحرص العديد من الشركات والمؤسسات الاجتماعية على تنفيذها من خلال أنشطة وفعاليات مختلفة، حيث أخذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التوسع والانتشار خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الشركات والمؤسسات الاقتصادية على المساهمة في العديد من البرامج الاجتماعية المختلفة.

ذ-التطوع الإقليمي: هي قيام مجموعة من الدول يجمع بينها التقارب الجغرافي أو تنتمي لنفس الهوية كعالم التطوع العربي بمبادرة سعودية والتي تقوم بتنظيم ملتقيات دولية لتبادل الخبرات في المجال التطوعي، إضافة إلى إنشاء مؤسسات خيرية فيما بينها هدفها تطوير العمل التطوعي عبر قواعد بيانات متخصصة لعرض جميع البرامج والأنشطة التي يحتاجها.

هـ-التطوع الدولي: هو مختلف الجمعيات والمؤسسات العالمية ذات الطابع التطوعي الخيري، والتي تهدف إلى القيام بأعمال تطوعية وتقديم مساعدات مجانية إلى كل دول العالم المحتاجة مثل جمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة أطباء بلاحدود وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى غير الحكومية، حيث تقوم هذه المنظمات بإطلاق مبادرات عالمية لتقديم خدمات اجتماعية للمحتاجين في مختلف دول العالم.[2]

كما يتشكل القطاع الثالث من عدة مؤسسات تتمثل في:

-**المؤسسات غير الربحية:** هي مؤسسات تتمتع بشخصية اعتبارية لا تهدف إلى الحصول على فوائد مادية، قد تتخذ شكل مؤسسة تمارس الأعمال الخيرية أو نشاطات ثقافية ودينية وغيرها، وقد برز هذا المصطلح لدى المؤسسات الغربية باعتبارها جهات معفاة من الضرائب في استثماراتها التي تكون غالبا على شكل شركات، أو أسهم استثمارية، أو عقارات مانحة، أو جهات تعليمية من مدارس وجامعات

[1] أمل محمد بشير **مرجع سابق**، ص56.

[2] يوسف بن عثمان الحزيم، **مرجع سابق**، ص75-80.

إضافة إلى مراكز الأبحاث ودراسات غير ربحية، أو مستشفيات تمارس الأعمال الصحية والعلمية لأغراض غير ربحية.

-**المؤسسات الوقفية:** هي هيئة مختصة بالعمل الخيري تستحوذ على أصول مالية وقفية، تستخدمها لتمويل أعمال النفع العام في المجالات الخيرية المختلفة ويطلق على تلك المؤسسات بالأوقاف، وغالبا ما تكون تلك الأوقاف بغرض تمويل أنشطة خيرية، أو بغرض تمويل جمعيات فاعلة، والوقف بهذا المفهوم يمثل جهة مانحة في الغالب.

-**الجمعيات الخيرية والأهلية:** شهد العالم في حقبة التسعينيات من القرن الماضي نمو في أعداد الجمعيات الخيرية والأهلية ببرامجها المختلفة والمتنوعة بحيث أدركت الدول أن التنمية لا يمكن أن يقوم بها القطاع الحكومي والخاص لوحدهما بل لابد من وجود هيئات وجمعيات من المجتمع تساعدها على القيام بهذه العملية.

-**مؤسسات المجتمع المدني:** تختلف مؤسسات المجتمع المدني من بلد لأخر في الأهداف والبرامج السياسية والثقافية والنقابية والحقوقية، ويشهد العالم نموا كبيرا في أعداد هذا النوع من المؤسسات ونمو دورها في تطوير وتنفيذ برامج التنمية المحلية.[1]

يسعى القطاع الثالث إلى تقديم أنواعا عديدة من الخدمات والنشاطات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، قد لا يقدمها أي من القطاعين العام والخاص نظرا لأسباب تتعلق بالظروف المحيطة بكل منها، وبذلك يشكل هذا القطاع الضلع الثالث من أضلع المثلث الذي يرتكز عليه تطوير وتنمية أي مجتمع. وتتمثل أهميته في:

- تمكين الأفراد والمجتمعات من إعادة تشكيل واقع مجتمعاتهم والتعرف على أساليب وطرق جديدة في إدارة تقديم الخدمات.
- تشجيع المشاريع التي لا تدخل ضمن اهتمامات القطاعات الأخرى.
- تعزيز روح المواطنة والانتماء الإيجابية.[2]
- توفير خدمات قد يصعب على المؤسسات الحكومية توفيرها، لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.

[1]محمد عبد الله السلومي، **مرجع سابق**، ص ص13، 14.

[2]عبد المحسن عايض القحطاني ونورة راشد الهاجري، **اقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع: مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية**، جامعة بيروت، ص5

- تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توسيعها.
- تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين ووضع قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى، من دون حساسية أو التزام رسمي، والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق.
- جلب خيرات وأموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بالمجال نفسه بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخيرات.
- القطاع الثالث جهاز مستقل وصغير الحجم، الأمر الذي يساعد على تجريب أمور جديدة أو تغيير أمور قائمة دون أن تكون هناك عقبات أو صعوبات الأمر الذي لا يتوفر في جهاز كبير وبيروقراطي كالجهاز الحكومي.[1]
- يتبنى برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهميتها وكيفية المحافظة عليها.
- تدعيم الخدمات الصحية من خلال برامج صحية خيرية خاصة في الأرياف ومناطق الظل.
- المساهمة في تقديم بعض الاقتراحات والآراء البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي، وإيجاد حلول للقضايا المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القرارات.
- المساهمة في مكافحة جيوب الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية.[2]
- يعد القطاع الثالث ترجمة فعلية لما توصلت إليه أدبيات التنمية المستدامة من أن هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت الإنسان.
- يتيح للشباب فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي.[3]

---

[1] نور الهدى بركاني، **مرجع سابق**، ص66.

[2] كلثوم وهابي، **التسويق في المنظمات الغير هادفة للربح الجمعيات نموذج**، مذكرة ماجيستر (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011/2010) ص ص37،38

[3] نزيهة خليل، **مرجع سابق**، ص63.

المطلب الثاني: أهداف القطاع الثالث ومجالات نشاطه

أولا: أهداف القطاع الثالث: إن التطوع هو قوة تدفع الفرد للقيام بسلوك من أجل إشباع أو تحقيق حاجة ما، وتتعدد أهداف المشاركة في الأعمال التطوعية من قبل الأفراد، تتكاثف هذه الأهداف فيما بينها لتشكل روح المسؤولية الاجتماعية والرغبة لمساعدة الغير، يقوم القطاع الثالث بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن نحددها من خلال ثلاثة محاور أساسية، منها ما هو متعلق بالمتطوع نفسه وبالجهة التي يتطوع بها وبالمجتمع ككل.[1]

1/أهداف خاصة بالمجتمع المحلي:

-تساهم الجهود التطوعية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي، وذلك من خلال قيامه بتقديم حلول لبعض المشكلات ولإشباع بعض الإحتياجات، إضافة إلى تسهيل عملية الفهم المشترك وإتفاق الأغلبية على أهم المشكلات والأحوال السيئة التي يعاني منها المجتمع، والتي يتعين عليه مواجهتها، وهو ما يؤدي إلى الوصول للتفاهم والإلتفاف حول الأعمال التطوعية، مما يعني التماسك وتقليل الخلافات وذلك بفعل القاسم المشترك بينهم حول الأهداف المجتمعية.

- إنغماس وإنشغال مواطني المجتمع من المتطوعين في مختلف الأعمال التطوعية سيقود إلى التفاهم والإلتفاف حول أهداف مجتمعية مرغوبة مما يقلل من فرص إشراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتماسك المجتمع وتقدمه، وتساعد على استغلال أوقات الفراغ لأفراد المجتمع بطريقة مثمرة.
- تحقيق الأمن الشامل في المجتمع على اعتبار أن الجانب الأمني هو هاجس رجال الإصلاح في كل الدول.
- إكتساب الإتجاهات الصالحة التي تساعد على تقوية الروابط بين أفراد المجتمع.

2/أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية:

-سد النقص في أعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذي تعاني منه الهيئات الاجتماعية.

-يعمل المتطوعون على ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي من جهة، وتعريف الهيئة برأي الأهالي وإتجاهاتهم من جهة أخرى، مما يؤدي إلى مساعدة الهيئة في التعرف على احتياجات المجتمع، ومن ثم

[1] نزيهة خليل، "الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل التطوعي"، **مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع**، العدد 28، سبتمبر 2018، ص95

محاولة إشباعها ومنه يستمر تأييد المجتمع للهيئة، فالهيئات لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن أفراد المجتمع لأنها وجدت لخدمتهم وتحقيق أهدافهم.

3/أهداف خاصة بالمتطوعين:

-تحقيق التربية الاجتماعية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية، والتجاوب مع المصلحة العامة وتعويدهم ممارسة الحياة الديمقراطية والقيادات الجماعية والشورى في أمورهم، وتوثيق التعارف والألفة والتعاون فيما بينهم.

-اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية مرموقة توجه طاقاته بعيدا عن الانحراف، كما أنه قد يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعده على التكامل في شخصيته، يضاف إلى ذلك أن الكثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون.

-استثمار الجهود الشعبية وطاقاتها وإمكانياتها الواسعة في عمليات التنمية الاجتماعية وتطور المجتمع بكل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وقيمته الأخلاقية والروحية كل لا يتجزأ.[1]

ثانيا: مجال نشاط القطاع الثالث: إن للأعمال التطوعية مجالات متنوعة إلا أنها تعمل معا في اتجاه واحد ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع ويشارك في إحداث التنمية ومنه يمكن تقسيم مجالات العمل الخيري إلى مجالات رئيسية تجمع مظاهر التنمية.

1/**التنمية الاجتماعية:** يساهم العمل التطوعي في تماسك المجتمع وتكافله وتعاونه من خلال المساعدات المادية التطوعية والأعمال الخيرية التي يحققها في المجتمع، فيزداد التراحم والتعاطف بين أفراد المجتمع، ويقضي على الظواهر الاجتماعية السلبية فيه كظاهرة الفقر وظاهرة الأنانية، ويساهم العمل التطوعي في تخليص المجتمع من الثنائية الاجتماعية وإيجاد بنية اجتماعية متماسكة.

2/التنمية العلمية الثقافية: يساهم العمل التطوعي في تنمية المجتمع علميا و ثقافيا، فبناء المراكز العلمية والثقافية من مدارس وجامعات وكليات ومكتبات ومراكز البحوث والدراسات التي يساهم في انجازها المتطوعون من أبناء المجتمع، كلها مجهودات وأعمال من شأنها أن تساهم في خلق جو علمي ثقافي في المجتمع، إضافة إلى دعم هذه المؤسسات ماديا و معنويا و مساهمة أبناء المجتمع في وضع أهدافها و برامجها و أنشطتها، كل ذلك سيساهم في تحقيق التنمية العلمية والثقافية المنشودة، كما تساهم المؤسسات

[1] نزيهة خليل، (الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل التطوعي)، **مرجع سابق**، ص ص59،60

الخيرية في تقديم خدمات تعليمية بشكل مباشر للفقراء والمحتاجين في المجتمع، و في مثل هذه الحالة فإن تقديم خدمات تعليمية للأفراد يؤدي إلى زيادة قدراتهم على الإنتاج.[1]

3/التنمية الصحية والبيئية: للعمل التطوعي أثر كبير في التنمية المجتمع صحيا وبيئيا، فإنشاء المراكز الصحية وتوفير الأدوية وتقديم الرعاية الطبية للفئات الخاصة وتوفير العلاج والدواء المجاني للمرضى ونشر الوعي الصحي والبيئي يساهم في إيجاد مجتمع ذو بيئة صحية سليمة، كما ان الروابط والمؤسسات الأهلية الطبية والبيئية تحقق نقلة نوعية في تطور المجتمع صحيا وبيئيا، من خلال أهدافها وأنشطتها وبرامجها.[2]وذلك من خلال الإرشاد البيئي والعناية بالغابات ومكافحة التصحر، والعناية بالشواطئ والمنتزهات ومكافحة التلوث.[3]

4/**التنمية العمرانية:** إن مساهمة المؤسسات التطوعية و المتطوعين من أفراد المجتمع في بناء المشاريع الخيرية والمشاريع الإنتاجية والمؤسسات العلمية والثقافية هو تنمية عمرانية للمجتمع، وكلما إزدادت المشاريع العمرانية في المجتمعات كلما إزداد تأكيد الرغبة في التنمية في كافة المجالات، فبناء المساجد يحقق الأمن الاجتماعي، وبناء المستوصفات والمصحات يحقق الأمن الصحي، وبناء المراكز والمؤسسات العلمية يحقق التنمية العلمية والثقافية، وبناء الجسور والطرق والمدن والمباني الخاصة بالدولة يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة. [4]

5/التنمية البشرية: إن العمل التطوعي يساهم في تحقيق التنمية البشرية لأن أساس التنمية في المجتمعات هي التنمية البشرية، فالإنسان هو الذي يحدد مصيره ودوافعه في هذه الحياة، والعمل التطوعي هو الدافع للإنسان لكي يحقق نجاحه، فمن خلاله يمكن أن يساهم الإنسان بوقته وجهده من أجل إثبات وجوده وتحقيق أهدافه وغاياته، ومادام الإنسان يبذل الجهد والفكر لتحقيق التنمية في الحياة فالعمل التطوعي يساهم في إثراء مواهب الإنسان وقدراته وتنميته البشرية.

6/التنمية الاقتصادية: تتم التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة تتعاون فيها جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد

---

[1]محمد إبراهيم أبوعليان، **العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة: قطاع غزة**، مذكرة ماجيستر (الجامعة الإسلامية بغزة: كلية التجارة، 2014) ص76،76 .

[2]نزيهة خليل، **مرجع سابق**، ص 89-92

[3]عبد الرحمان روينة، "العمل التطوعي ودوره في الإرتقاء بقيم المواطنة جمعية سنابل الخير: بسكرة نموذج"، مجلة **السراج في التربية وقضايا المجتمع**، العدد 7، سبتمبر2018، ص7

[4]نزيهة خليل، (الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل التطوعي) **مرجع سابق**، ص92

المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد المجتمع وتجمعاته في إحداثها عبر جملة من التغييرات تشمل جميع جوانب الحياة، فلا يستطيع قطاع بمفرده تحقيقها، وتعتبر مؤسسات العمل التطوعي مؤسسات متوسطة بين القطاعين العام والخاص.

ويساهم العمل التطوعي في زيادة الإنتاج من خلال توظيفه في تعليم وتدريب العنصر البشري. فلا شك أن العمل التطوعي يساهم في تنمية الاقتصاد في المجتمع، فإنفاق وعطاء المتطوعين وعدم اكتنازهم للأموال وتحويلها إلى الفقراء في المجتمع يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الدورة الاقتصادية، كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد، مما يحقق تنمية اقتصادية للمجتمع فيتحقق بذلك الأمن الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للقطاع الثالث وعوامل نجاحه

أولا: النظريات المفسرة للقطاع الثالث: برزت عدة نظريات في علم الاجتماع ركزت على العلاقات الاجتماعية المتبادلة وقيمة المشاركة والعمل المتبادل وأهميته بين أعضاء المجتمع. ونذكر من ذلك النظريات التالية:

1/نظرية التبادل الاجتماعي: والتي تعتمد على الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ووصل التطور في هذه النظرية إلى الربط بينها وبين نظرية شركة العلاقات وتتعلق النظرية التبادلية بالتفاعل بين الناس، وتركز على المكاسب والخسارة التي يجنيها الناس من علاقتهم التبادلية مع بعضهم البعض.

والتفاعل الذي تعنيه هذه النظرية هو التفاعل الاجتماعي الذي يعتبر الأساس بالنسبة لأي علاقة إجتماعية يمكن أن تنشئ بين الأفراد بحيث تتبنى نظرية التبادل الاجتماعي عدة فرضيات تتبلور كالأتي:

- ارتباط مكاسب العمل والنشاط الذي يقوم به الفرد بتكرار ذلك النشاط والعمل اعتمادا على المكاسب التي يجنيها الفرد من عمله.
- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابيا زادت احتمالية قيامه بالفعل، فوجود مكاسب للفرد على العمل الذي يقوم به تزيد من حدوث السلوك المرغوب فيه، وفي المقابل عدم وجود مكاسب للفرد يقلل من احتمالية حدوث السلوك المرغوب.

[1] نزيهة خليل، (الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل التطوعي)، **مرجع سابق**، ص ص92-94.

هذه النظرية تنطبق على العمل التطوعي، فالمتطوع الذي يحصل على مكاسب معنوية من احترام المجتمع وحبه وتعاطفه واكتساب تقديره يدفعه إلى مزيد من العمل التطوعي.[1]

2/نظرية الدور: تركز هذه النظرية أساسا على الدور الذي يؤديه الفرد في نشاط أو عمل ما، باعتبار الدور أحد عناصر التفاعل الاجتماعي، وهو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها الشخص في موقف معين وهذا يوضح الدور البارز الذي يؤديه المتطوع في تفعيل النشاط التطوعي، والنهوض بخدماته لسد حاجيات الأفراد والجماعة والتطوع قد يأخذ صورا متعددة فقد يكون تبرعا بالمال أو التضحية بالوقت كما يحدث في الأندية الرياضية والجمعيات الخيرية وأعمال الكشافة. [2]

كما يعمل القطاع التطوعي على سد الثغرات والنقص وبشكل أساسي في عملية التفاعل الاجتماعي القائمة بين الأفراد، ومن مفهوم المركز الاجتماعي يمكن تفسير الدور الذي يؤديه القائمون بالعمل التطوعي انطلاقا من دوافع الخير، وهذا الدور الأساسي يقوي من المركز الاجتماعي للمتطوع.

3/النظرية البنائية: تحاول هذه النظرية تفسير السلوك الاجتماعي بالرجوع إلى تفسير النتائج التي يحققها هذا السلوك في المجتمع، فالمجتمع في هذه النظرية يمثل أجزاء مترادفة يؤدي كل منها وظيفة من أجل خدمة أهداف الجميع، وهذه النظرية ترى أن للمجتمع نسق من شبكة العلاقات الاجتماعية ومن ثم هذه العلاقات في صورة منظمة اجتماعية، وبالتالي ينبغي النظر للمجتمع نظرة كلية باعتباره نسقا يحتوي على مجموعة أجزاء مترابطة.

هذه النظرية تنطبق على العمل التطوعي باعتباره أحد الأنساق الاجتماعية للحفاظ على استقرار المجتمع وتكامله، وبهذا يترابط النسق التطوعي مع الأسري والاقتصادي والتربوي والأمني ليتشكل البناء الاجتماعي، فإذا عجز الأعضاء في المؤسسة عن ممارسة الوظائف الاجتماعية، فيأتي دور العمل التطوعي لسد هذا العجز ويعيد الضبط الاجتماعي إلى طبيعته.

4/النظرية الوظيفية: يؤكد أنصار هذه النظرية على وظائف العلاقات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد والتي تعمل على مساندته في ظروف صعبة يواجهها في مجتمعه، وتركز هذه النظرية على تعزيز نمط السلوك المتداخل في شبكة هذه العلاقات، لزيادة مصادر العمل التطوعي لدى الفرد، وتشير هذه النظرية أيضا إلى أن العمل التطوعي أو المساندة الاجتماعية وهو تلك المعلومات التي

[1] أميرة جابر هاشم: "الدوافع التي تدفع الشباب الجامعي إلى السطوع في الحشد الشعبي من وجهة نظرهم"، **مجلة العلوم النفسية والتربوية**، العدد 2، ديسمبر 2017، ص80.

[2] **المرجع نفسه**، ص 81.

تؤدي إلى اعتقاد الفرد بأنه محبوب من المحيطين به وأن يشعر بأنه محبوب من المحيطين به أو أنه يشعر بأنه محاط بالرعاية من الآخرين وبالانتماء إلى شبكة العلاقات الاجتماعية في البيئة المحيطة. [1]

ثانيا: عوامل نجاح القطاع الثالث: للقطاع الثالث عدة عوامل تساعده على خدمة المجتمع تتمثل في:

1/الكفاءة: وهو في الأصل مبدأ اقتصادي يعتمد على معظم الجهود المبذولة وينتهي إلى أن هذه الأخيرة إذا كانت بدون كفاءة قد لايكتب لها الاستمرارية والتأثير، وانطلاقا من هذه القواعد تتحقق الكفاءة المرجوة في ظل المؤسسات التطوعية كالأتي:

- تجميع الموارد البشرية والذاتية وإعادة توجيهها لخدمة الأهداف الخيرية التطوعية.
- يتميز العمل التطوعي الجماعي بكونه عملا منظما له خاصية التأثير والانتشار مما يحقق وفرات اقتصادية قد لا تحقق المنافع القصوى، فلابد من إنتاجها على أساس اقتصادي سليم.
- إيجاد قنوات التمويل الذاتية المتحدة.

2/التعاون والتكامل في العمل الاجتماعي: نظرا لتفاوت قدرات الأفراد، فإن الحكمة تدعو إلى حصول تكامل وتعاون لسد حاجيات بعضهم البعض، فتجد المودة والألفة والتراحم بينهم وهذا يستلزم إبراز ما يلي:

- تأكيد الجانب الأخلاقي والشرعي ونشر قيم التعاون والتكافل والتضامن بين الناس.
- تبادل الخبرات والتجارب بين الأفراد والمؤسسات في العمل التطوعي.
- حماية جهود الخير والأعمال التطوعية من الانحراف عن الأهداف والاستغلال السيئ من قبل بعض الأفراد.

3/النمو: نظرا لتميز الحاجات الإنسانية بالاستمرارية والتجدد، فلا يمكن إشباع الحاجة مرة واحدة، هذا ما يجعل النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان ينمو ويتجدد باستمرار ويصاحب ذلك التطور توسع مطور في أساليب أداءها، لابد للأعمال التطوعية والخيرية من أن تواكب ذلك وهذا يتطلب:

- إرساء تنظيمات مستقرة تحتضن العمل الخيري التطوعي.
- تطبيق مبدأ البحث والتطوير. [2]

[1] **المرجع نفسه**، ص 82.

[2] نور الهدى بركاني، **مرجع سابق**، ص ص58،59.

تكوين إستراتيجيات تأخذ في الحسبان أفضل الخيارات والبدائل لنمو الأعمال الخيرية، ونظرا لازدياد أعباء الأعمال التطوعية ومسؤولياتها، فقد تقرر إنشاء المنظمات والهيئات التي ترعى هذا العمل، كما تطلب الأمر ضرورة وضع القوانين والأنظمة الضابطة لهذا النوع من الأعمال.[1]

ونستخلص أن العمل التطوعي يتطلب العديد من العوامل ليحقق أهدافه كالتكافل والتعاون لتحقيق الأفضل.

المطلب الرابع: معوقات القطاع التطوعي

يواجه العمل التطوعي عوائق تجعله غير قادر الوصول إلى المستوى المناسب، وهي تلك المعوقات التي تؤدي إلى عدم إقبال الأفراد على التطوع بحيث هناك العديد من التحديات التي تواجه تفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي وتتقسم هذه المعوقات إلى:

1/معوقات متعلقة بالمتطوع:

- عدم القيام بالمسؤوليات التي أسندت إليه في الوقت المحدد لأن المتطوع يشعر بأنه غير ملزم بأدائه في الوقت المحدد.
- تعارض وقت المتطوع مع وقت العمل أو الدراسة مما يفوت عليه فرصة الاشتراك في العمل التطوعي.
- عدم المعرفة بأهمية العمل التطوعي.
- السعي لتحقيق مكاسب شخصية من وراء الاشتراك بالعمل التطوعي.
- انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الأعباء المعيشية جعل الناس يشتغلون في أعمال أخرى تدر عليهم مزيد من الدخل لسد احتياجاتهم الأساسية. [2]

2/معوقات متعلقة بالمنظمة الخيرية:

- غياب الإدارة المتخصصة بشؤون المتطوعين توجههم إلى وجهة التطوع الصحيحة.
- عدم وجود إعلام كاف يعرّف بالمؤسسات الخيرية أو التطوعية وأنشطتها وأهدافها.
- عدم تحديد دور واضح للمتطوع وإعطائه الحرية في إختيار ما يناسب رغباته وقدراته.

[1] نور الهدى بركاني، **مرجع سابق**، ص ص58،59.

[2] أحمد كرم، "**العمل التطوعي أهميته ومعوقاته وعوامل نجاحه**"، من الموقع الالكتروني:https://www.linkedin.com/pulls تاريخ الإطلاع: (2020/02/23) على الساعة 16.00.

- غياب برامج تدريب المتطوعين قبل تكليفهم بالعمل.
- عدم إعطاء التقدير المناسب لجهود المتطوعين.
- إرهاق المتطوع بتكليفه بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية.
- المحاباة في إسناد الأعمال وتعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.
- اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الآخرين.
- تقيد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح المنظمة حكر على عدد معين.[1]
- **3./معوقات خاصة بالمجتمع:**
- عدم الوعي الكافي بين أفراد المجتمع بأهمية التطوع والأهداف التي يسعى لتحقيقها، فثقافة التطوع متدنية بشكل كبير في العديد من المجتمعات.[2]
- عدم الإحساس بالانتماء للمجتمع لدى العديد من الفقراء.
- عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمع.
- التشاؤم في إمكانية تغيير البيئة مما يقلل رغبة سكان المجتمع في التطوع
- انخفاض مستوى الوعي لدى أهالي المجتمع وانتشار اتجاهات سلبية وإتكالية، والنظر إلى برامج الرعاية الاجتماعية على أنها مهمة الحكومة لوحدها.
- ضعف الحوافز المجتمعية للمتطوعين، والمقصود هنا الحوافز الأدبية للتشجيع على التطوع ومنها رصد جوائز الأعمال التطوعية القيمة والاهتمام الإعلامي بها.
- ضعف الوعي بالجهود التطوعية والانشغال بالأمور والطموحات الخاصة.[3]

[1] **معوقات العمل التطوعي**، من الموقع الالكتروني: https://mawdoo3com. تاريخ الإطلاع (2020/02/23على الساعة 16:50

[2] نزيهة خليل، (الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل التطوعي) **مرجع سابق**، ص ص102،103

[3] عثمان بن صالح العامر، "ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي"، **مجلة الشريعة والدراسة الإسلامية**، العدد 7، 2006، ص28

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية ومقوماتها

أولا: تعريف التنمية المحلية: قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية نقوم أولا بتعريف التنمية.

1* تعريف التنمية: يقصد بالتنمية ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل ما يصل إليه من حسن الاستغلال للطاقات التي تتوفر لديه والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.

كما تُعرف أيضا بأنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية دائمة في الإنتاج والخدمات عبر فترة من الزمن، ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا في التنظيم والإدارة. [1]

2* تعريف التنمية المحلية: لقد تعددت الكتابات والتعاريف التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مدلول التنمية بصفة عامة، فلم يعد يركز في جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[2]، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة تعريفات لها نذكر منها مايلي:

عرفها محي الدين صابر:" بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات". [3]

---

[1] تعريف التنمية، من الموقع الالكتروني: **https: /mawdoo3.com** تاريخ الإطلاع (2020/03/03)، على الساعة 14:35.

[2] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم تسيير، 2011/2010) ص17.

[3] حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستر (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012/2011) ص53.

كما عرفها **فاروق زكي:**" هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في المساهمة التامة في التقدم القومي". [1]

وقد عرفها **أرثر دونهام:**" ماهي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

أما "**كارل بوتم** فقد عرفها ": بأنها جهود لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي من خلال مساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعمل الجماعة".

كما عرفتها **هيئة الأمم المتحدة** بأنها "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هده المجتمعات على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها". [2]

وعرفت أيضا على أنها مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة لكي تتشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستولى الوطني[3].

ومن خلال كل هذه التعاريف نقول إن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية، شرط أن تكون هذه الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك، باعتبار أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالحه.

---

[1] حسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص53

[2] رابح أشرف رضا وفية، **معوقات التنمية المحلية: دراسة ميدانية ولاية سكيكدة**، مذكرة ماجيستر (جامعة الإخوة منتوي قسنطينة: معهد علم الاجتماع، 1999/1998) ص16،17

[3] "ماهية التنمية المحلية وسياسة الإنعاش الاقتصادي"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 3، سبتمبر 2017، ص239.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية: تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المقومات الأساسية نذكر منها ما يلي:

1/ المشاركة الشعبية: هي ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فلم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة حتمية،[1] وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا واختيارا في أعمال التنمية، حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية وتوجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية، وذلك باعتبار التنمية المحلية عملية تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والعمل على تكاملها في حياة الأمم و تمكينها من الإسهام في التقدم القومي، وتعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون له الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع.

وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في مايلي:

- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.
- عدم قدرة الحكومة على القيام بجميع الأعمال والخدمات لذا تلعب المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطط التنموية.
- السماح لأعضاء البيئة المحلية بالمشاركة في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة التي تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج[2].

2/تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها: بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع

[1] **المقومات الأساسية للتنمية المحلية وأهم معوقاتها**، من الموقع الالكتروني: **Attzah.blogspot.com/2015/01/blog.post-76.** تاريخ الإطلاع 06/06/ 2020 على الساعة 14:52.

[2] كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح-الجلفة**، مذكرة ماجيستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم العلوم الاجتماعية، 201/2013) ص ص78،79.

3/الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع: يرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان، وإذا حدث وبدأ المشرف على عملية التخطيط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة أو حاجات اجتماعية قائمة.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع اجتماعي واقتصادي في مجتمعهم.

4/الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع، وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التعبير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة على الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليين يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع، حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة.[1]

كما يجب أن تتوفر أسس موضوعية في القيادة المحلية التي ترعى التنمية المحلية مثل الاندماج الكامل في المجتمع والتشجيع والتدريب، بحيث يجب أن يسير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في خط متوازن على المجال الوطني الواسع. [2]

[1] كمال بودانة، **مرجع سابق**، ص ص80،81.

[2] بوجمعة خلف الله وسليمة صوشي،" رفع التحديات الاقتصادية المحلية لبلديات المسيلة بأفاق السياحة التراثية"، **مجلةالعلوم الإسلامية والحضارة**، العدد 4، ديسمبر 2016، ص323

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين ان هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أحرى، مما أدى إلى بروز أفكار وتوجهات ونظريات جديدة نذكر منها مايلي:

1/نظريات أقطاب النمو: والتي يمثلها كل من " **فرنسوا بيرو**" و" **هيرشمان**"، لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة في محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه "بيرو" على أنه فضاء غير متجانس، وبالتالي يتطلب التكامل بين أجزائه وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.

كما يعرف "**فيليب أيدو**" هذه النظرية: بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي أن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات.

فهذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثم سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدول ككل.[1]

2/نظرية القاعدة الاقتصادية: تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فان مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير الذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي.[2]

[1] خيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص13.
[2] **المرجع نفسه**، ص14.

وفي هذا المجال يقول "**كلود لكور**": النمو الحضاري يحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، وهذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وتؤدي هذه النشاطات بدورها إلى التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، وهذه المداخيل تسمح بتوفير وإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع النمو".

وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية، تتمثل النشاطات القاعدية في الأنشطة التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة، أما النشاطات الداخلية تتمثل في الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي تكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة ومنه يكون تطوير البلد ككل.[1]

3/نظرية التنمية من تحت: هذه النظرية تركز على فكرة التنظيم الاقتصادي من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت في بداية السبعينيات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل وانخفاض المالية العامة العمومية، مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم، حيث يقول "**جون لويس فويقو**" حسب هذه النظرية: فإن التنمية تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية. [2]

4/ نظرية المقاطعة الصناعية: تقوم هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل عند الشراء أو البيع.
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

كما تتميز المنطقة الصناعية في:

[1] خيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص14.
[2] **المرجع نفسه**، ص15.

- تركز مجموعة من مؤسسات متخصصة في نشاط معين (الآلات، الخياطة).
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة الطلب المتزايد.
- إن القيام بمثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب ووجودها في مكان واحد.[1]

5/نظرية الوسط المجدد: ظهرت هذه النظرية نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد والتي برأسها "فيليب إيدلو" والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد في إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن إن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول "دينيس مايلات": إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم وإستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستعاب والفهم والحركة المتواصلة. [2]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المحلية وأبعادها

أولا: أهمية التنمية المحلية: ما دام أن التنمية المحلية جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة فإن أهميتها تتجلى فيما يلي:

- السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجيات أفرادها وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- حرص المواطن في المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وإنجازها.
- تنمية قدرات القيادة المحلية مع تضاعف إحساسها بالمسؤولية.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.

[1] خيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص14.
[2] **المرجع نفسه**، ص 15.

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.[1]

ثانيا: أهداف التنمية المحلية: ينظر البعض إلى أن التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن تقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين هما، **أهداف الإنجاز** وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية، و**أهداف معنوية** والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فتتمثل في:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.[2]
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.[3]
- تحسين المستويات المعيشية والإنتاجية وتوفير جميع التسهيلات للمواطنين.
- تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاون وتكامل بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة.[4]
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده في استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

---

[1] محمد بن عزة وخالد فتوح، "برامج التنمية المحلية ودورها في ترقية رفاهية السكان"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد 2، جوان 2015، ص50،51

[2] عبد المطلب بيصار وحسين الأمين شريط، "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، العدد 2، 2018، ص42.

[3] **المرجع نفسه**، ص43.

[4] جميلة صادق، "مساهمة البرامج الاستثمارية العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت في ظل رهان تنويع الاقتصاد"، **مجلة المعيار**، العدد 8، جوان2017، ص ص346،347.

- التخطيط لعملية التغير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية. [1]

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية: تتمثل أبعاد التنمية المحلية في:

1/البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي، وبهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع على المناطق الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات ومدارس وتقوم أيضا باستقطاب رؤوس الأموال الموجودة في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة .[2]

2/البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع، ويمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة، والأمن والسكن، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر على شرائح المجتمع إيجابيا أو سلبيا.[3]

3/البعد البيئي: تقوم التنمية المحلية على مبدأ تلبية الحاجات البشرية وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي أي الحاجة التي يتوجب تنميتها اقتصاديا، غير أن الطبيعة تضع حدود في مجال التصنيع والهدف هو

[1] كمال بودانة شعباني، **مرجع سابق**، ص81.

[2] أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 4، أكتوبر 2018 ص7.

[3] **المرجع نفسه**، ص8.

التوظيف والتسيير الحسن للرأس المال الطبيعي، ويتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.[1]

معايير أبعاد التنمية المحلية		
البعد الإقتصادي: -تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. -الإنتاج من أجل التاثير الإيجابي على ميزان المدفوعات -نقل التكنولوجيا الجديدة.	البعد الإجتماعي: -تحسين جودةالحياة. -التقليل من الفوارق الطبقية والقضاء على الفقر. -تحقيق العدالة والمساواة.	البعد البيئي: -تقليص إنبعاثات غازات التدفئة. -الحفاظ على الموارد المحلية. -توفير منافع الصحة المحسنة والمنافع البيئية الأخرى.

المصدر: عربي أحمد، مرجع سابق، ص ص10،11.

[1] عبد الحق فيدمة، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المستدامة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد1، ص.125

المبحث الثالث: العلاقة بين التنمية المحلية والقطاع الثالث

المطلب الأول: مكانة القطاع الثالث في العملية التنموية

لقد أصبح القصور صفة ملازمة للوظيفة التنموية للدولة مما أصبح يستدعي في الوقت الحاضر الاهتمام بإيجاد بدائل بإمكانها مواصلة القيام بهذه الوظيفة، ويبدو أن العديد من المجتمعات في الوقت الحاضر أخذت هذه المهمة التنموية على عاتقها من خلال بلورة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني كآلية هامة بإمكانها أن تعوض الفراغ الناجم عن تخلي الدولة لأداء وظيفة التنمية.

تزداد أهمية ومكانة مؤسسات القطاع الثالث لأداء أدوار بالغة الأهمية في النشاط التنموي المحلي لاسيما وأن أحد أهم الشعارات التي يتم تسويقها في ظل العولمة شعار التنمية المستدامة، مما يعني إفساح المجال أمام العمل الاجتماعي لدرجة تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد كلية في نشاطها على المشاريع التنموية.

كما يعد التعرض لفحص وتحليل دور القطاع الثالث في مجال الخدمة الاجتماعية ذا قيمة في الوقت الحاضر، فمؤسسات المجتمع المدني تتمتع بأهمية لا يستهان بها في ظل التحديات التي تمر بها الدول وذلك في عدة مستويات لاسيما المتعلقة بالمساهمة في تقديم الخدمة الاجتماعية للشباب وإدماجهم في عملية التنمية المحلية، كما صنفها الكثير من الاتجاهات الفكرية على إنها رافد من روافد نجاح التنمية المحلية.[1]

ولقد شهد القطاع الخيري أو القطاع التطوعي نموا متسارعا في القرنين الماضيين، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة، وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة وغيرها من الخدمات والمنافع العامة.

[1] زياني صالح، "القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 5، جوان 2013،ص14،15

كما أنه من المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية والتي تعمل على نطاق دولي جزءا من هذا النظام الذي يجرى تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي.[1]

كما أن المطالعة في أدبيات العمل الخيري والتطوعي تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية، أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية والمشاركة من جانب الأفراد في عملية اتخاذ القرارات وتحديد احتياجاتهم التنموية.[2]

المطلب الثاني: دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية

يعد القطاع الثالث من أهم وأكبر داعمي العناصر الأساسية التي تقوم عليها التنمية وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، فإذا كانت التنمية الاقتصادية يراد بها توجيه الثروات المادية توجيها من شانه أن يكون في خدمة المصلحة العامة للمجتمع المحلي فإن القطاع الثالث من أهم أدوات تفعيل هذه الثروات وتوجيهها لخدمة المصلحة العامة، نظرا لما يؤديه من دور مهم في المجتمعات باعتباره رافدا مهما من روافد التنمية المحلية التي تهتم بالفرد المحلي من حيث هو إنسان لا من حيث هو مستهلك.

كما يساعد على دفع مشاريع التنمية المحلية بما يساعد على تخطي العوائق المؤسسية، فالقطاع الثالث بمنظماته يعد موردا أصيلا من موارد الدولة وشريكا أساسيا في جميع عمليات التنمية، فهو قوة إدارية مساندة للقطاع الحكومي يعمل على سد ثغراته ويعالج تقصيره ويقوي نفوذه، كما تكمن الأهمية الاقتصادية للقطاع الثالث في المجتمع المحلي لاسيما في مجال توطين الموارد المالية في قطاع الخدمات من حيث كونه مشاركا فعالا في النشاط الاقتصادي، ومن أكثر القطاعات نموا في مجال التوظيف ومعالجة البطالة في المجتمع المحلي، كما يعمل القطاع الثالث على تحسين حياة الأفراد وتلبية حاجياتهم الأساسية وإيجاد فرص عمل بأجور مقبولة.[3]

[1] برزان جابر أحمد، العمل التطوعي، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2017) ص ص123،124.

[2] جابر أحمد، **مرجع سابق**، ص 125.

[3] السلومي محمد عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص 60-64.

ويعتبر النشاط الجمعوي في مجال التنمية المحلية نتاج العمل في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، ويتجلى دوره في المجال الاجتماعي من خلال الارتباط الوثيق بين وعي المواطن بمشروعات التنمية وازدياد فرصها بالمشاركة الشعبية، حيث مهما توافرت موارد الدولة فإنها لا تستطيع لوحدها أن تحقق المطالب إلا من خلال التنسيق مع منظمات القطاع الثالث منها الجمعيات كفاعل من فواعل المجتمع المدني المحلي.

كما تختلف نشاطات القطاع الثالث في التنمية المحلية باختلاف مجالات النشاط، ونذكر من ذلك مايلي:

1/الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي: وتخص مختلف الأنشطة التي تهتم بأفراد المجتمع كحماية ذوو الاحتياجات الخاصة وتوفير العناية اللازمة لهم، ترقية حقوق المرأة من خلال أنشطة متنوعة كتوسيع مشاركة المرأة سياسيا.

2/**الأنشطة ذات الطابع المهني:** هي الأنشطة التي تساهم في محاولة ترقية قطاع من القطاعات المهنية كالقطاع الفلاحي أو قطاع الصيد البحري من أجل كسب المردودية.

3/الأنشطة ذات الطابع السياسي: الذي يتمثل في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بمعنى كيف تنظر المؤسسات الرسمية للجمعيات ومنظمات القطاع الثالث عن طريق اللوائح والمواد الدستورية التي تتيح التعددية والتنظيم، وكذلك ربط احتياجات المجتمع المحلي بالتنمية الشاملة للدولة.[1]

تتعدد أدوار القطاع الثالث في التنمية المحلية والخدمات المقدمة من طرفه لصالح المجتمعات منها إنشاء المكتبات العامة والاهتمام باستمراريتها إضافة إلى إنشاء نوادي علمية وثقافية ومؤسسات لرعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة نظرا لاحتياج المجتمعات لهذه المؤسسات، إضافة إلى مؤسسات لمساعدة العاطلين عن العمل باعتبار البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات خطر كبير، لذا تسعى مؤسسات القطاع الثالث للحد منها بإبقاء الشباب مشغولين وتوفير فرص عمل لهم، ثم إنشاء صناديق وجمعيات مالية لمساعدة المحتاجين لتغطية تكاليف المعيشة. [2]

[1]عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011) ص30.

[2]صالح بن مطر الهطالي، **العمل التطوعي: خطوات عملية النهوض بالأمة** (عمان: مكتبة الضامري للنشر، ط1، 2010) ص191-193.

وللقطاع الثالث عوائد كثيرة على المجتمع المحلي منها عوائد اقتصادية وغير اقتصادية، فالعوائد الاقتصادية لا يمكن أن نجعلها تعمل بمعزل عن حيز باقي العوائد غير الاقتصادية، ويقصد بالعوائد الاقتصادية تلك المتعلقة بالجانب الملموس مثل تحسين دخل الأفراد، وتحسين طرق العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية في حين أن العوائد غير الاقتصادية تتناول الأفكار والممارسات والسلوكيات التي تأتي نتيجة لجهود مقصودة للمؤسسة، بحيث يكون لتلك العوائد أثر غير مباشر على العوائد الاقتصادية والتي بدورها يكون لها أثر على العوائد غير الاقتصادية. [1]

كما حقق القطاع التطوعي في بعض البلدان نسبة نمو في مجال خلق وظائف جديدة تعادل ثلاثة أضعاف ما حققته القطاعات الأخرى، حيث تتميز وظائف القطاع التطوعي بعلاقتها مباشرة بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية.

ثم إن القطاع التطوعي بمنظماته يقوم بدور مكمل لدور الدولة في معالجة بعض المشكلات الرئيسة، خاصة مشكلات الفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في تخفيف ومعالجة المشكلات التي تواجهها في بعض الفئات الاجتماعية.

كما يقوم القطاع التطوعي الخيري بدعم الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية والتطويرية التي تكمل دور الدولة في تلك المجالات، ويبرز في هذا الإطار على سبيل المثال الجمعيات والأندية العلمية ومراكز البحوث الخاصة، فضلا عن دور الوقف في تمويل بعض الأنشطة ومشاريع البحث العلمي.

ويأتي دور القطاع الثالث لإكمال دور القطاع الخاص والعام في المجالات التي لا يتم تغطيتها بشكل مناسب ومن هنا فإن الحديث ينصب على المجتمعات المحلية الفقيرة والعمل علي تحسين نوعية الحياة فيها، ومساعدة الفقراء والمحتاجين وتوفير فرص عمل لهم من خلال مشاريع إنتاجية جماعية أو فردية وصناديق الائتمان بالإضافة إلى الاهتمام بتنظيم الأسرة خاصة بالنسبة للفقراء الذين تزداد نسبة زيادتهم السكانية. [2]

[1] عبد المحسن عائض القحطاني ونورة راشد الهاجري، **مرجع سابق**، ص8.

[2] نزيهة خليل وعبد العالي دبلة، **مرجع سابق**، ص108.

المطلب الثالث: نماذج عالمية عن مساهمة القطاع الثالث في التنمية المحلية

أولا: نموذج القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية: تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الرائد في هذا المجال، فحسب الإحصائيات التي قام بها صندوق الوقف التطوعي الأمريكي في عام 2006، ونظرا للأهمية البالغة للقطاع التطوعي في هذه الدولة فسنتناول مساهمة هذا القطاع في التنمية الشاملة بالتفصيل في الجداول والأشكال التالية:[1]

جدول-2- يوضح أشهر المنظمات غير الربحية الخاصة في أمريكا (المبالغ بالمليار دولار)

إسم المنظمة	مجموع الأصول
مؤسسة بيل وميليندا جيتس the bill and melinda gates foundation	29,2
مؤسسة فورد the ford foundation	11,6
مؤسسة بول غيتي ترست paul getty trust	9,6
مؤسسة ليلي Lilly endowment	8,4

يبين هذا الجدول أكبر وأشهر المنظمات الغير ربحية في أمريكا، حيث نسجل عدة ملاحظات نوجزها كالأتي:

- أن مالكي هذه المؤسسات هم أصحاب الأموال والمؤسسات العملاقة في العالم.
- هناك أزيد من 1.010.400 منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ارتفعت نسبة المنظمات غير الربحية التي تملكها العائلات الثرية بنسبة 60 %.[2]

وفيما يلي جدول أخر يوضح أشهر المنظمات المانحة في أمريكا، مرتبة من أعلى المساهمات إلى أدناها:

[1] ساري سهام،" دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة البحث الاقتصادي**، العدد 1، 2014، ص176.
[2] **المرجع نفسه**، ص 177.

إسم المنظمة	المبلغ الممنوح بالمليون
Wal-Mart foundation مؤسسة وول مارت	154.5
Aventis pharmaceutical health care foundation مؤسسة أفينتس للرعاية الصحية الصيدلانية	114.7
Bank of America foundation مؤسسة البنك الأمريكي	80.7
Ford motor company fund صندوق شركة فورد للسيارات	77.9

- وهناك أكثر من 355000 منظمة دينية
- 89 بالمئة من العائلات الأمريكية يتطوعون بإنتظام.
- أما أهم مصادر الأملاك المتطوع بها تتمثل في: النسب مئوية.[1]

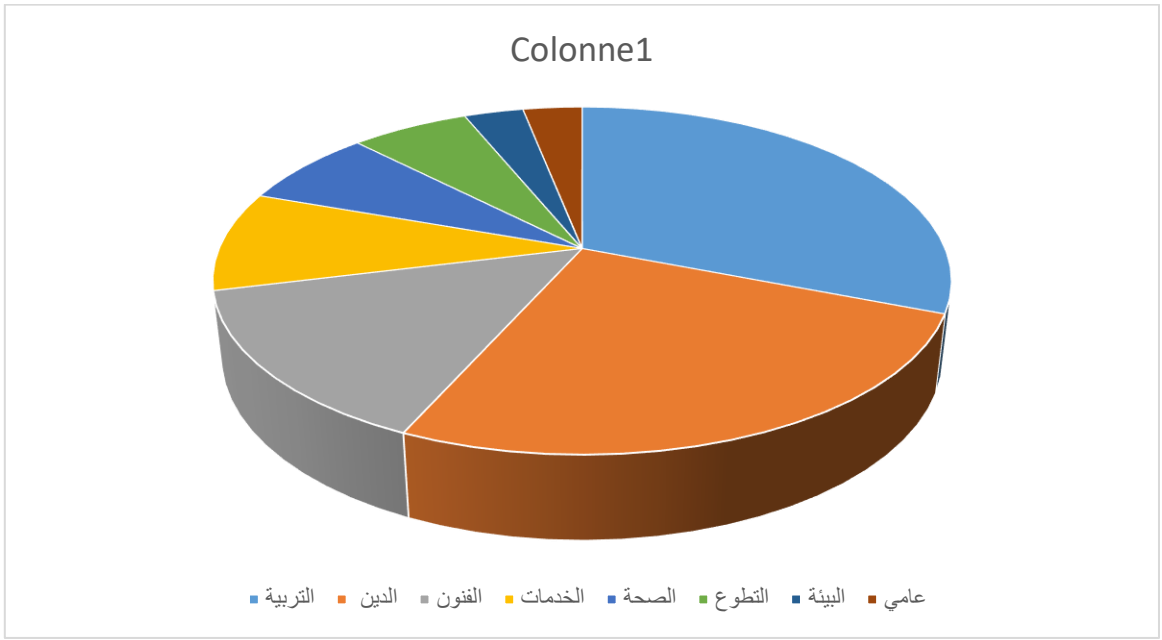

-

المصدر: ساري سهام، **مرجع سابق**، ص178

[1]ساري سهام، **مرجع سابق**، ص 178.

حيث شهدت نسبة التطوع في مجالات الفنون والتربية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث:

- يوظف القطاع التطوعي أكثر من 10,2 مليون شخص، أي ما يعادل6,9 %من حجم العمالة وحدها.
- بلغ ما منحته المنظمات غير الربحية أكثر من 4,2 مليار دولار في نوفمبر 2006.
- في 2006، بلغ المتوسط الحسابي للتطوع بما يقارب 18,77 دولار في كل ساعة.

بعد الملاحظات التي تضمنتها هذه الجداول يمكن الوصول إلى بعض المعطيات الهامة أهمها:

- يصل عدد المنظمات الغير ربحية في أمريكا بشكل رسمي إلى 1,469,667 منظمة مسجلة، وبما أن هناك الكثير من المنظمات الغير ربحية غير مسجلة يمكن أن يصل العدد إلى أكثر من مليون ونصف المليون منظمة.[1]

تتوزع المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أنواع:

1/المؤسسات الخيرية الخاصة: تمثل 74 % من المنظمات، وصل دخلها إلى 290 مليون دولار.

2/المؤسسات الخيرية العامة: تمثل نسبة 39 % من العدد الإجمالي وصل دخلها إلى 1,7 ترليون دولار.

3/ المؤسسات الأخرى: تمثل نسبة 34 %وصل دخلها إلى 548 مليار دولار.[2]

ثانيا: القطاع الثالث في بلدان الإتحاد الأوروبي

1-طبيعة العمل التطوعي: على الرغم من اعتراف الأوروبيين بأهمية العمل التطوعي منذ مدة طويلة إلا أن الملاحظ عدم وجود طريقة منهجية لديهم خاصة به، إضافة إلى عدم وجود أبحاث شملت كامل مجال العمل التطوعي في الدول الأوروبية.

[1] ساري سهام، **مرجع سابق**، ص 178.

[2] **المرجع نفسه**،ص ص179،180.

وقد وصل عدد المشاركين من البالغين في العمل التطوعي في بلدان الإتحاد الأوروبي إلى 94 مليون، حيث أن 23 % ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة يساهمون في هذا العمل، علما أن هنالك فوارق ملموسة في مستويات هذا العمل بين دول الإتحاد البالغ عددها 27 دولة.[1]

جدول-3- يوضح تطور العمل التطوعي في بلدان الإتحاد الأوروبي

المستوى	متطور جدا	متطور	متوسط	منخفض نسبيا	منخفض
البلد	-النمسا -هولندا -السويد -إنجلترا	-الدانمارك -فنلندا -ألمانيا -لوكسمبورغ	-إستونيا -فرنسا -لاتفيا	-بلجيكا -البرتغال -إسبانيا -بولندا	-بلغاريا -اليونان -إيطاليا -ليتوانيا
نسبة مشاركة البالغين	أكثر من 40 %	من 30 إلى 39 %	من 20 إلى 29 %	من 10 إلى 19 %	أقل من 10%

وتجدر الإشارة إلى أن:

- تنامي أعداد المتطوعين والمنظمات التطوعية في بلدان الإتحاد الأوروبي خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة 15 % سنويا.
- الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة هي الأعلى بين المتطوعين.
- توجد علاقة واضحة بين مستوى التعليم والمساهمة في العمل التطوعي.
- الموظفون هم الأكثر نشاطا في العمل التطوعي في معظم البلدان الأوروبية.[2]

ثالثا: العمل التطوعي في كندا: بلغ عدد سكان كندا 33,431 مليون نسمة عام 2010 شارك منهم في العمل التطوعي أكثر من 13,3 مليون شخص، حيث قدموا 2,1 مليون ساعة عمل أي ما يعادل 46,515 مليون دولار ويكافئ 2,95 من الدخل القومي وكان 25 % من هؤلاء المتطوعين من النخبة حيث قدم كل منهم ما لا يقل عن 161 ساعة عمل في السنة، وكانت مشاركتهم تساوي 77 % من جملة العمل التطوعي في عام 2010 واحتل خريجو الجامعات مرتبة متقدمة بين المتطوعين النخبة، حيث كان

[1] محمد بن عبد الله الهران وصلاح بن محمد رحال، "دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: نموذج مقترح لتفعيله"، **المجلة العربية للإدارة**، العدد2، ديسمبر ص64.

[2] **المرجع نفسه**، 65.

عددهم يزيد عن ضعف عدد ممن هم غير حاملي دبلوم المدارس العليا ، وقد كانت وراء العمل التطوعي جملة من الدوافع لدى المتطوعين سيبينها الجدول الاتي: [1]

الموضوع	الرغبة في خدمة المجتمع	الإستفادة من المسارات والخبرات	التأثر بالمسالة التي تدعم من المؤسسة	وجود صديق متطوع
النسبة	93 بالمئة	78 بالمئة	59 بالمئة	48 بالمئة

79-محمد بن عبد الله الهران وصلاح بن محمد رحال، **مرجع سابق**، ص66.

خلاصة واستنتاجات

- إن الوصول إلى تنمية محلية ومدى نجاحها في المجتمع مرتبط بالعمل التطوعي، ذلك لأن التنمية تنبع من الإنسان الذي يعتبر وسيلتها الأساسية كما أنها تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء به في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- يلعب العمل التطوعي دورا هاما في خدمة المجتمع المحلي شريطة أن يكون مخططا ومبرمجا ويسير ضمن أهداف واضحة تسعى المؤسسة والجهة القائمة عليه إلى تحقيق تلك الأهداف لتنمية البيئة والمجتمع المحلي المحيط بهذه المؤسسة، بحيث يساهم و يشارك القطاع الثالث في تحمل مسؤولية التنمية المحلية كون هذا القطاع يعد مكملا للقطاعين العام والخاص إذ يعتبر من أهم أعمدة الاقتصاديات المعاصرة من خلال هدفه في تعظيم خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه التنموية وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تكامل الجهود وتضافرها لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه والقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام.
- يقوم القطاع الثالث بمنظماته لمعالجة بعض المشكلات الرئيسية المتعلقة ببعض الفئات الاجتماعية مثل مشكلات الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي ويسعى أيضا إلى دعم الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية والتطويرية مثل الأندية العلمية ومراكز البحوث الخاصة.
- يقوم القطاع الثالث بالاستفادة من الموارد البشرية من خلال إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي.
- يساعد العمل التطوعي على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين.
- يعمل القطاع الثالث على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة حيث يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ويساعد على تحقيق زيادة الإنتاج حيث يقوم العمل التطوعي بجمع الطاقات المهدرة ويسخرها لخدمة التنمية المحلية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية.
- تتعدد مؤسسات القطاع الثالث حيث لا تكون محتكرة من جهة أو اثنين مما قد يؤول إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية بعملها.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية للقطاع الثالث في قرية تيفردود بولاية تيزي وزو

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للقطاع الثالث في قرية تيفردود

تمهيد:

في ظل الوضعية الراهنة للتنمية المحلية، فانه لم يعد بإمكان البلديات القدرة على الاضطلاع بالأعباء والمهام المنوطة بها ، في ظل مشكلة شح الموارد المالية للجماعات المحلية وعجز ميزانياتها على تجسيد مشاريعها التنموية وتحقيق أهدافها ومطالب ساكنيها، مما أدى إلى بروز دور القطاع الثالث متمثلا في الجمعيات واللجان التطوعية لتخفيف الأعباء عن البلدية، وقد ارتأينا إسقاط الدراسة التطبيقية على قرية تيفردود التابعة إداريا لبلدية أبي يوسف بولاية تيزي وزو، وهذا نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في المجال التنموي وعليه سنتناول في هذا الفصل المسمى الدراسة الميدانية لواقع القطاع الثالث في قرية تيفردود ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** بطاقة إدارية حول قرية تيفردود
- **المبحث الثاني:** إسهامات القطاع الثالث في قرية تيفردود
- **المبحث الثالث:** تحديات القطاع الثالث ومستقبله في الجزائر

المبحث الأول: بطاقة إدارية لقرية تيفردود

المطلب الأول: التعريف بقرية تيفردود

على بعد 165 كلم شرق العاصمة الجزائر تقع **قرية تيفردود** ذات 1500 نسمة، تتميز القرية برونق خاص، وبطابعها المعماري الأمازيغي التقليدي الفريد من نوعه، والهدوء الجبلي الذي يريح الأعصاب، تعتبر قرية تيفردود وجهة سياحية هامة للباحثين عن الراحة النفسية، بعيدا عن ضغوط العمل وازدحام وضوضاء المدن، لقد أصبحت اليوم تيفردود مثالا يحتذ به ونموذجا في مجال التضامن بين سكانها واحترام البيئة، فالجميع من الأطفال الصغار إلى الكبار يحافظون على نظافة كل جزء من القرية.

تقع قرية تيفردود المقابلة لقمة لالة خديجة الشامخة، بين أحضان بلدية أبي يوسف بدائرة عين الحمام التي تبعد بحوالي 60 كلم في الجهة الشرقية الشمالية لعاصمة الولاية تيزي وزو، يمكن الوصول إلى قرية تيفردود إنطلاقا من مدينة تيزي وزو، مرورا بالأربعاء ناث إيراثن أو دائرة مقلع، عبر الطريق الوطني رقم 15 الذي يتميز بكثرة المنعرجات بين أحضان الطبيعة الجبلية الخلابة وروعة تضاريسها، حيث يمكن للزائر أن يتمتع بجمالها، ويلقي نظرة على بقية القرى التي تكسوها مساحات خضراء وكذا الضباب الذي يلوح في الأفق على حواف جبل لالة خديجة الشامخ.

يرجع تسيير الحياة العامة للقرية إلى لجنة خاصة بالمجتمع القبائلي تسمى "تاجماعث" أي الجماعة، تهتم بشؤون سكان القرية بما في ذلك حل النزاعات والإشراف على الأعمال التضامنية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالسكان المحليين.[1]

سامية إخليف، **أنظف قرية في تيزي وزو**، من الموقع الالكتروني: www.annasronlin.com، تاريخ الإطلاع، الإثنين 17 أوت2020

المطلب الثاني: لجنة القرية

أولا: تعريف لجنة القرية: هي وحدة اجتماعية مستقلة تحكمها القوانين العرفية، تتكون من عدة أفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية على أساس تعاقدي لغرض غير مربح، وقصد تحقيق أهداف مشتركة.

ترتكز السلطة التنظيمية لمجلس القرية "تاجماعث" على مجموعة من الممثلين الذين يتم اختيارهم بطريقة تقليدية خاصة تتمثل في اختيار مجموعة من الممثلين من كل تشكيلة، بحيث أن مجلس لجنة القرية "تاجماعث" يعكس سلطة اجتماعية لجميع التشكيلات الفرعية التي تتكون منها، وذلك عن طريق إدماج مجموعة من الممثلين من الرجال والشيوخ العقال الذين يتمتعون بشخصية محترمة وبسلم اجتماعي، يستجيب لنظرة المجتمع القروي وطموحاته (الكفاءة، والمستوى الدراسي).

وهنالك اعتبارات اجتماعية مختلفة تكون بمثابة مقاييس اجتماعية وأخلاقية لتحديد الممثلين في مجلس لجنة القرية، منها الاعتبارات الدينية واعتبارات أخرى تقوم على تفضيل الأسر والأنساب العريقة، وذلك استجابة إلى التصنيف الاجتماعي والثقافي للمجتمع القروي، لكون الأعضاء الذين يتم اختيارهم لتمثيل سلطة لجنة القرية "تاجماعث" يعكسون في نفس الوقت الوعي الاجتماعي للأفراد والجماعات، وهذا ما يمكنهم من القيام بنشاطهم التنظيمي والقيادي بسهولة كبيرة نتيجة تقبل المجتمع لسلطة اللجنة بحيث أن لشخصية الفرد الممثل لها دور كبير في فرض الرقابة الاجتماعية على جميع سكان القرية.[1]

ثانيا: دور لجنة القرية: تعتبر الجمعيات الاجتماعية القروية لجان القرى بمنطقة القبائل إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تشارك بفعالية كبيرة في المحافظة على البيئة الريفية من خلال مختلف القوانين العرفية الملزمة التي تحكم القرى منذ ألاف السنين والسارية حتى اليوم، هذه القوانين التي تشهد على وجود ثقافة أصيلة في مجتمعنا الجزائري وتنص على جملة القواعد الآمرة التي تطبق تحت طائلة العقاب. [2]

تلعب هذه المؤسسة دورا أساسيا في الحياة القروية القبائلية، فهي بالدرجة الأولى هيئة حكم وتشريع تقوم بالسهر على المصلحة العامة وتأدية الواجبات وحماية الحقوق، ثم هي هيئة قضائية تعود لها مهمة الفصل في النزاعات ومعاقبة المخالفين، وبعد ذلك فهي هيئة تنفيذية تلعب دور الشرطة في تطبيق

---

[1] محمد أكلي، **سوسيولوجية النماذج للمجتمع القروي القبائلي**، مذكرة ماستر (جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1996–1997) ص113

[2] –**تاجماعث مؤسسة قبلية تلعب دور القاضي الجزائري**، جريدة البيان، من الموقع الالكتروني:
https://www.albayan.ae/one-world/2002-08-07-1.1344078تاريخ الإطلاع 2020/08/17 على الساعة 15:23

ما تم الوصول إليه من أحكام وتوصيات، جعلت منها هذه السلطات الواسعة التي تضطلع بها والمرتكزة على الوازع الذاتي لكل فرد أو مؤسسة، ويخضع جميع السكان لنظامها مهما كانت مكانتهم المهنية والاجتماعية خارج إطار القرية، وتستمد اللجنة ذلك من إرادة المجموعة القروية التي تشكل وحدة لا تتجزأ تتجسد في الجمعية العامة للقرية التي تنعقد دوريا كلما إستدعى الأمر إلى ذلك، تناقش فيها الموضوعات المطروحة بكل حرية قبل أن يؤخذ القرار الذي يلزم الجميع، تتمتع الجمعية العامة للقرية بهيئة دائمة مختارة أو منتخبة تستند إليها مهمة الإشراف على الجمعية العامة ومتابعة التوصيات والقيام على خزينة القرية وتمثيل محيط القرية.[1]

[1]ثاجماعث مؤسسة قبلية تلعب دور القاضي الجزائري، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: إسهامات القطاع الثالث في قرية تيفردود

المطلب الأول: القوانين المنظمة لجمعية تيفردود

لقد تمكنا من الحصول على القوانين الاجتماعية والعرفية التي تعتبر المرجع الأساسي للتنظيم الاجتماعي للجنة القرية بتيفردود وذلك من خلال مقابلتنا لأحد أعضاء القرية السيد " ولحاج عباس" والذي سرد علينا هذه القوانين المتمثلة في:

1-وجوب طرح النفايات المنزلية في المفرغة العمومية للقرية ويغرم كل مخالف لهذا القانون بغرامة 200 دج.

من خلال هذا القانون نلاحظ أن القانون الأساسي لقرية تيفردود يولي أهمية لنظافة القرية ونظافة محيطها.

2-كل إعتداء جسدي داخل القرية معلن عليه لدى القرية يعرض صاحبه إلى غرامة10000 دج.

من هنا نلاحظ أن سكان القرية يسعون للحفاظ على أمن وسلامة سكان القرية من كل أشكال النزاعات والإعتداءات.

3-كل نزاع أو خلاف أو شجار بين شخصين أو أكثر مع إستهلاك الكحول يعرض صاحبه إلى غرامة 10000دج.

وفي حال وقوع تجاوزات خطيرة فإن اللجنة تقوم بالكشف على المتسبب لدى سلطات الدولة المعنية.

4-كل تجاوز في الجمعية العامة خلال انعقاد الاجتماعات يعرض صاحبه إلى غرامة 2000دج.

5-كل شخص قام برفع دعوى قضائية ضد القرية أو لجنة القرية يتعرض لعقوبة تتمثل في المقاطعة من طرف سكان القرية من كل جوانب الحياة اليومية زائد غرامة مالية تحددها الجمعية العامة للقرية.

6-كل شخص قام بتجاوز لفظي كالقذف أو السب أو الشتم على أحد أفراد سكان القرية يتعرض صاحبه إلى عقوبة دفع غرامة مالية تقدر ب 5000دج مع تقديم طلب الغفران والسماح علنا في الاجتماع العام للقرية.[1]

[1]مقابلة مع السيد: أودير ناصر، **عضو في جمعية تيفردود** بقرية تيفردود ولاية تيزي وزو، 15 مارس 2020 على الساعة 14:30.

7-حظر كراء البيوت داخل القرية لكل شخص لا ينتمي للقرية.

وذلك حفاظا على الوحدة السكانية للقرية وعلاقات الجوار والنسب.

8-حظر بيع الأراضي داخل القرية للأجانب دون إعلام سكان القرية في الاجتماع العام.

9-كل أدوات القرية ذات ملكية عامة على كل من يستعملها بغرض إقامة عرس أو جنازة مع عدم تجاوز مدة 3 أيام من تاريخ أخذها وعلى كل مخالف لهذا الأمر غرامة 200دج.

وكل إتلاف أو ضياع لهذه الأدوات يعرض المعني بتعويض محدد من قبل أعضاء لجنة القرية.

10-منع وضع مواد البناء في ساحة القرية لمدة طويلة تتجاوز 15يوما وكل مخالف لهذا الأمر دفع غرامة مالية تقدر ب 2000 دج.

11-كل المشاريع والأعمال التي تتعلق بالقرية تتطلب مساعدة كل أفرادها.

12-يكون دفع الاشتراكات السنوية للقرية أمر إجباري على كل رب عائلة.

13-يكون الترخيص على الغياب أثناء الاجتماعات على كل شخص له طارئ شرط أن يعلم لجنة القرية بذلك.

ومنه يمكن القول بأن هذه القوانين وسيلة تنظيمية قد مكنت القرية من الحفاظ على نظامها وإقرار السلوك الحضاري لسكان القرية مع تشارك الجميع في تحمل المسؤولية.[1]

المطلب الثاني: إنجازات القطاع الثالث في قرية تيفردود

قمنا بمقابلة مع أحد أعضاء الجمعية السيد " **اودير ناصر**" والذي إستفسرنا معه عن الإنجازات والنشاطات والمهام التي قامت بها اللجنة من أجل تحقيق التنمية المحلية، فأكد لنا أن قرية تيفردود كانت مهملة على غرار الكثير من القرى الجزائرية، حيث بدأت فكرة إعادة بناء وتطوير القرية عند قيام شباب من القرية بفتح صندوق لجمع التبرعات لإعادة تنظيف وتزيين القرية، حيث أفسح القدماء المجال أمام الجيل الشاب. وصرح لنا السيد **أودير ناصر** " بأن الوافدين الجدد من الشباب إلى هذه اللجنة يمتلكون

[1]مقابلة مع السيد: ولحاج عباس، **عضو في جمعية تيفردود قرية تيفردود ولاية تيزي وزو**، في 15 مارس 2020 على الساعة 14:00

مهارات مثيرة للاهتمام، فمنهم أطباء ومهندسين معماريين، جلب هؤلاء معهم ديناميكية جديدة إلى إدارة القرية.

فقد قرر سكان قرية تيفردود رفع التحدي ورفع سقف المنافسة عاليا لتتويج بجائزة باتت تقليدا سنويا تمنح لأنظف قرية، ولم تحظى قرية تيفردود بالشهرة إلا بعد تتويجها في شهر أكتوبر 2017 بجائزة أنظف قرية في نسختها الخامسة بعد أن نافست على اللقب 78 قرية مشاركة.

بحيث ترعى هذه الجائزة سنويا السلطات المحلية لولاية تيزي وزو وتخضع لعدة معايير، أهمها إعادة الاعتبار للمساحات العمومية والنافورات، واستحداث مساحات خضراء وتجميل المحيط والشوارع وصيانة المقابر وتنظيم عملية جمع النفايات، وقدرت قيمة الجائزة التي فازت بها تيفردود بمسابقة " عيسات رابح " لسنة 2017 ب 8 ملايين دينار.

أما الجائزة الثانية عادت لقرية ثبنت، ببلدية زكري دائرة بوزقن بقيمة 7 ملايين، أما الجائزة الثالثة تحصلت عليها قرية أذكران ببوزقن بقيمة 6 ملايين وبالرغم من أن الجائزة مخصصة لموضوع بيئي إلا أن سكان القرية اهتموا بإبراز تاريخهم وتراثهم الأمازيغي العريق مما أعطى المنافسة بعدا أخرا.

وقد أقر "أودير ناصر" بأن 80 بالمئة من البنى التحتية شيدت بفضل جهود لجنة القرية " ثاجماعث" المنظمة تنظيما محكما والمسيرة بأموال السكان المحليين او أبناء القرية المقيمين بالخارج، كما قدمت السلطات المحلية المساعدة في تنفيذ مشاريع معينة.

وتقريبا كل الإنجازات التي قامت بها القرية كانت بفضل التبرعات الإلزامية للسكان المحليين، فكل رجل تجاوز سن20 سنة يجب أن يدفع 50دج شهريا في حين أن الذين يعيشون في الخارج يدفعون 100دج شهريا، ولم تقطع الجالية المهاجرة علاقتها بالقرية، وظلت تقوم بواجباتها تجاه مسقط رأسها، وتساهم بشكل كبير في تقديم الدعم المالي للقرية، ففي فرنسا حيث يوجد عدد كبير من المهاجرين من تيفردود هناك لجنة تعتني بشؤون القرية تجتمع في باريس بصفة منتظمة.[1]

86-مقابلة مع السيد أودير ناصر، **مرجع سابق**.

أول ما بدأ سكان قرية "تيفردود" في إزالته هو المفرغة العشوائية للقمامات، ليتم تعويضها بصناديق خاصة بالنفايات في كل أزقة القرية، والأكثر من هذا أنهم خصصوا صناديق أخرى لعملية الفرز الإنتقائي للنفايات القابلة للرسكلة وأخرى لتجميع الخبز اليابس، وأخرى للأوراق لتكون قرية "تيفردود" أول قرية تستخدم هذا النوع من الصناديق.

صور توضح جانب من نشاطات قرية تيفردود في مجال النظافة

كما عمل سكان القرية على تزيين الأحياء من خلال طلاء الجدران وتزيينها وإعادة بناء المنابع وتعبيد الطرقات، ويحرص سكانها على تنظيف شوارعها يوميا بالإضافة إلى وضع حاويات النفايات في كل زوايا القرية تفاديا لرمي النفايات على الأرض والطرقات ما يدل على وعي قاطنيها وتضامنهم وانضباطهم واهتمامهم البالغ بالبيئة، بحيث يقومون بأشغال التنظيف وتزيين المحيط دون انتظار دور السلطات المحلية. كما تفرض الجمعية "تاجماغث" غرامة مالية على كل من يرمي النفايات على الأرض حتى ولو كانت ورقة صغيرة تتراوح الغرامة ما بين 300 إلى 500 دج

صور توضح جانب من نشاطات الجمعية المتعلقة بالمحافظة على جمالية القرية

وإلى جانب حفاظ سكان القرية على المعمار التقليدي الأمازيغي العريق فمع مدخل القرية تستقبلك لوحات تشكيلية تخلد كل واحدة منها ذكرى ومسيرة شهيد من شهداء القرية ال 28 الذين سقطوا في ميدان الشرف بثورة التحرير.

صور توضح جانب من إحياء التاريخ الثوري لقرية تيفردود

كما نصب على قمة نافورة خيرية تمثال لمولود معمري وهو يشير بيده اليمنى إلى قرية "ثاوريث ميمون" مسقط رأسه، وعلى الجهة المقابلة للتمثال تستميلك لوحة تشكيلية أخرى تخلد روح أحد أبناء القرية وهو الناشط كمال أمزال الطالب الذي أغتيل بجامعة الجزائر (2) نوفمبر 1982 وأصبح منذ ذلك الحين رمزا للنضال للثقافة والهوية الأمازيغية.

صور توضح جانب من تخليد ارواح شخصيات قرية تيفردود

وبحسب شهادة **أودير الطاهر** من الإنجازات التي تعبر عن قوة الرابط الذي يجمع سكان القرية هو ما سمي بالأمازيغية " **أخام نشادارث**" أي بيت القرية وهو منزل يحتوي عدة طوابق وصالة كبيرة أنشأ عام 2012/2011وإلى جانبه ساحة كبيرة توضع تحت تصرف أي شخص من سكان القرية لإستعماله في الأفراح أو العزاء أو أي نشاط اجتماعي أخر[1].

87-مقابلة السيد: أودير الطاهر، **عضو في جمعية تيفردود بقرية تيفردود ولاية تيزي وزو**، في 15 مارس 2020 على الساعة 15:00

وفي قلب القرية اهتم السكان بالحفاظ على أحد أهم خصائص المجتمع القبائلي حيث تم العمل على إعادة تهيئة وتحسين المكان المخصص منذ القدم لاجتماعات سكان القرية وأعيانها ضمن النظام الاجتماعي المعروف بمنطقة القبائل "ثاجماعث" أي الجماعة والذي يتكون من أعيان القرية، ويعود لها أمر تسيير الحياة العامة والنظر في كل شؤون سكان القرية، بحيث تتعدد مسؤوليات الجمعية من المهام اليومية إلى أشغال التنمية والتطوير.

ويصرح **أودير الطاهر** أنه كل يوم جمعة يجتمع 30 عضو من الرجال فقط في الساحة الرئيسية للقرية وذلك بإلزامهم بجدول أعمال والتصويت يكون عن طريق رفع الأيدي لتفوز الأغلبية على إثر ذلك وفي معظم الأحيان يخوضون في نقاشات إلى أن يتوصلوا للحل، ويرى **أودير طاهر** أن الجمعية تعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية التشاركية إذ تعين كل عائلة عضو يمثلها ويشرف رئيس القرية على إدارة الخزينة، ولا يعد هذا الرئيس أعلى مرتبة أو أكثر نفوذا من البقية لأن القرار جماعي، وبالرغم من أن الجمعية تشكيل يضم الكثير من الرجال فإنها لم تتجاهل أراء ومواقف المرأة حيث تتم استشارة المتحدثات بالمهن بشأن تنظيم بعض الأحداث أو الفعاليات أو بشأن نظافة القرية كما يمكن للأطفال أن يحضروا الاجتماعات لغرس روح المواطنة فيهم.[1]

88- مقابلة مع السيد أودير الطاهر، **مرجع سابق**.

صور توضح جانب مكان اجتماع أعيان لقرية تيفردود

كما عمل سكان القرية على الاستفادة من المساحات الفارغة لتحويلها إلى مساحات خضراء، بعد أن زرعوا بها العشب الإصطناعي حيث تبرع أحد المواطنين بقطعة أرض لصالح القرية لتحويلها لمتنزه وفضاء لألعاب الأطفال وقد أطلق عليه إسم المتبرع حمودي عاشور الذي أنشأ عام 2017.

كما تمكن سكان القرية من تشييد ملعب مغطى بالعشب الاصطناعي عام 2016 بالإضافة لإنشاء مركز ترفيهي للشباب سنة 2016/2015 الذي سمح لشباب القرية بممارسة عدة نشاطات تجعلهم يقضون أوقات فراغهم فيه، ويساهم المشروع في القضاء على كل الآفات الاجتماعية التي تهدد شباب قرية تيفردود ولضمان حسن تسييرها تفتح هذه الهياكل في أوقات محددة وتخضع لإدارة عضو واحد أو أكثر من السكان الذين تعينهم اللجنة.

كما قام السكان بإعادة ترميم وبناء المقابر بالإضافة لبناء مصلى للجنائز.

تحتضن قرية تيفردود العديد من الفعاليات والمهرجانات الثقافية كل سنة، ويجتمع فيها مئات الفنانين والكتاب والأكاديميين المحليين والأجانب معا على مدار أسبوع للتبادل الثقافي حول العالم مثل مهرجان الفنون والثقافة الذي إحتضنته تيفردود سنة 2018 إذ يقوم سكان القرية بتنظيم هذه الفعاليات بجهودهم الشخصية.

كما يقومون بالعديد من الأنشطة التي تضم إعطاء دروس تدعيمية لمختلف الأقسام النهائية (شهادة التعليم الإبتدائي، شهادة التعليم المتوسط، شهادة التعليم الثانوي) من طرف أساتذة القرية مجانا كل أيام الجمعة والسبت إلى غاية الأشهر الأخيرة من الإمتحانات.

بالإضافة إلى تكريم التلاميذ النجباء في نهاية كل فصل دراسي وإقامة حفل بمناسبة عيد المرأة في 8 مارس من كل عام والإحتفال بذكرى أول نوفمبر لتخليد ذكرى شهداء ومجاهدي القرية.

صور توضح جانب المرافق العامة التي تتمتع بها قرية تيفردود

المطلب الثالث: جهود البلدية في ترقية مشاريع قرية تيفردود

لقد قمنا بمقابلة الأمين العام لبلدية أبي يوسف السيد "**أويحيى محند أوسالم**" وقد وضح لنا كيفية دعم البلدية لمشاريع ونشاطات تهدف لتحقيق التنمية لقرية تيفردود.

إذ صرح لنا أنه منذ عام 2008 بذلت البلدية جهدا ماليا كبيرا لصالح قرية تيفردود وبناء على طلب المجتمع المدني المتمثل في لجنة القرية تم تضمين العديد من المشاريع الهادفة إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطن في إطار خطط التنمية المجتمعية في جميع القطاعات كالصحة والتعليم والبيئة والشباب حيث استثمرت البلدية مبلغ 62.000.000 دج هذا الأخير مكن القرية من الحصول على البنى التحتية مثل مركز الشباب وغرفة العلاج وطلاء ساحة القرية الرئيسية ومركز انتقائي لإعادة تدوير النفايات المنزلية.

بالإضافة إلى العمليات المدرجة في إطار مصادر التمويل المختلفة منحت البلدية مساعدات لمصلحة القرية في مواد البناء وذلك من خلال صب الخرسانة في أزقة القرية. ولخص لنا العلاقة القائمة بين البلدية والقرية على أنها علاقة تشاركية للشؤون العامة وهذا يعني أنه لن يتم إتخاذ أي إجراء إلا بعد سلسلة من الاجتماعات التي تهدف إلى تحقيق النضج المناسب للمشروع.

ويرى السيد "**أويحى محند أوسالم**" بأن كل المساهمات التي قام بها سكان القرية سواء كانت مالية (التبرعات) أو عبارة عن عمل تطوعي على مدار عدة سنوات أثمرت بفوز قرية تيفردود بجائزة أنظف قرية لسنة 2017.[1]

وعليه تعمل البلدية لتوحيد الجهود لتعميم هذه التجربة على باقي قرى البلدية.

وقد أرفقنا السيد أمين العام لبلدية أبي يوسف بمداولة لمناقشة مشاريع وأنشطة لصالح قرى البلدية:

[1] مقابلة مع السيد: محند أوسالم، **الأمين العام لبلدية أبي يوسف تيزي وزو**، في 5 أوت 2020 على الساعة 13:00

الجمهـوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـة : تيـــــزي وزو
دائـرة: عين الحمـــــام
بلديـة: أبـي يـــــوسف
رقـم :50/ا ع/2014

جلسـة : 22 ديسمبر 2014

بمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو 2011المتعلق بقانون البلدية

مداولة

الموضـوع : التصويت على تعديل هيكلة مصالح البلدية.

في اليوم **الثاني والعشرين من شهر ديسمبر** من **عام ألفين وأربعة عشر** على الساعة **العاشرة صباحا،** انعقد اجتماع أعضاء المجلس الشعبي البلدي **في دورته العادية،** بقاعة المداولات حسب نص المادة 16 من القانون رقم **11-10** المتضمن قانون البلدية تحت إشراف **السيد**
حامي رشيد بصفته **رئيسا للمجلس الشعبي البلدي** و السيد **سعدي اوفله لتامن** أمين عام البلدية كأمينا للجلسة طبقا لنص المادة 29 من القانون نفسه و كان ذلك بعد الإستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي بتاريخ **2014/12/07** المسجلة في سجل مداولات البلدية تحت رقم **97-108** تبعا للمادة رقم **21** الفقرة الثانية ، لمناقشة المواضيع التالية :

1- فتح اعتماد مالي برخصة خاصة للإعانة المالية لفائدة الأشخاص المسنين
2- فتح اعتماد مالي برخصة خاصة للإعانة المالية لتعويض نقص القيمة الجبائية لسنة 2011
3- تحويل مبلغ مالي من المادة 610 والمادة 82 إلى المادة 69
4- **فتح اعتماد مالي برخصة خاصة للإعانة المالية المتمثلة في انجاز لوحات إشارة باللغة الأمازيغية**
5- فتح اعتماد مالي برخصة خاصة لبرامج التنموية البلدية
6- فتح اعتماد مالي برخصة خاصة للإعانة المالية المتمثلة في انجاز مشاريع ذات منفعة عامة
7- التصويت على تعديل هيكلة مصالح البلدية.

أعضاء المجلس الشعبي البلدي يبلغ **عددهم 13** و بعد إجراء السيد الرئيس للمناداة تبين ما يلي:

الأعضاء الحاضرون :

1. عبد الرحماني	رشيد
2. عمروشان	كمال
3. ادمزيام	ليزيد
4. ايت حبيب	محمد العربي
5. نايت عبد السلام	وعلي
6. نايت قاوجت	موسى
7. نايت سعادة	عبد الرحمان
8. نايت العربي	توفيق
9. أوجودي واده	حميد
10. سوداني	مراد

دائـرة عـيـن الحـمـام
نظـر و قـبـل
تحت رقم : 39
بتاريخ : 28 -AVR- 2015
رئيس الدائـرة

5/1

المصدر: أرشيف بلدية أبي يوسف عين الحمام ولاية تيزي وزي

- **مكتب التكوين وتسيير المستخدمين**
- فرع تسيير المستخدمين
- **مكتب الإعلام الآلي**
- **المصلحة المالية والنشاط الاقتصادي**
  - ✓مكتب التجهيز والتسيير
  - ✓فرع الأجور والعلاوات
  - ✓فرع وكالة البلدية
- **مصلحة التنظيم والشؤون العامة**
  - ✓ فرع الحالة المدنية
  - ✓ فرع المنازعات
  - ✓ فرع التنظيم و الشؤون العامة
  - ✓ فرع الانتخابات
  - ✓ فرع الشؤون التجارية
  - ✓ مكتب النشاط الاجتماعي والشؤون الثقافية والرياضية
  - ✓ فرع الشؤون الاجتماعية والثقافية
- **مصلحة التعمير والسكن**
  - مكتب التعمير والسكن
  - فرع التهيئة العمرانية
  - فرع شهادات الحيازات ورخص البناء
  - مكتب الممتلكات العقارية
- **مصلحة الوسائل العامة**
- مكتب متابعة الاقتناءات والتمويل
  - ✓ فرع التخزين
- **مصلحة التقنية**
  - ✓ مكتب الأشغال الجديدة والصفقات العمومية
  - ✓ مكتب متابعة الأشغال

دائرة عين الحمام
نظير مفصل
تحت رقم : 95
بتاريخ : 28 AVR 2015
رئيس الدائرة

5/3

المصدر: أرشيف بلدية أبي يوسف عين الحمام ولاية تيزي وزو

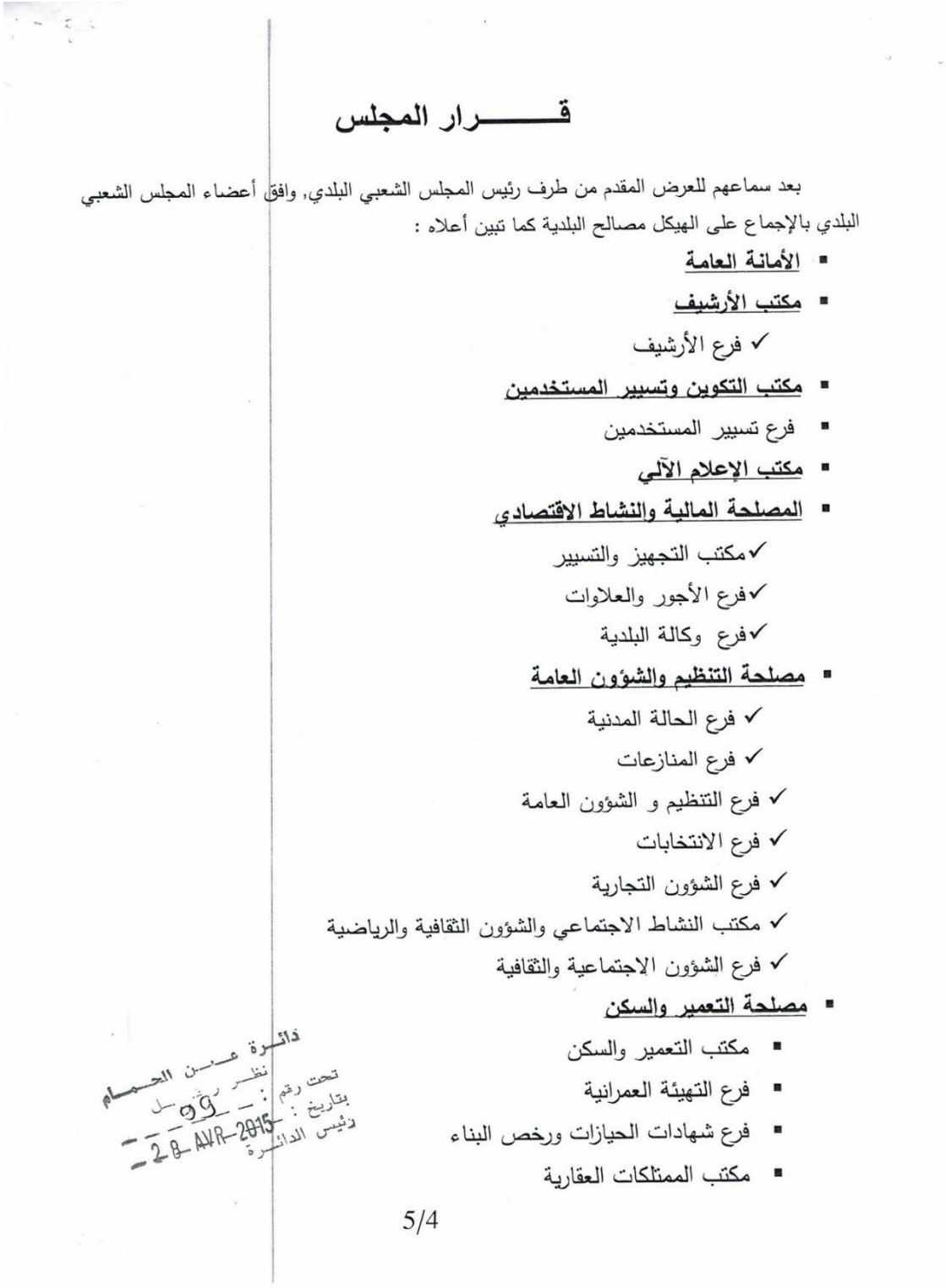

قـــــــرار المجلس

بعد سماعهم للعرض المقدم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وافق أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالإجماع على الهيكل مصالح البلدية كما تبين أعلاه :

- **الأمانة العامة**
- **مكتب الأرشيف**
  - ✓ فرع الأرشيف
- **مكتب التكوين وتسيير المستخدمين**
- فرع تسيير المستخدمين
- **مكتب الإعلام الآلي**
- **المصلحة المالية والنشاط الاقتصادي**
  - ✓مكتب التجهيز والتسيير
  - ✓فرع الأجور والعلاوات
  - ✓فرع وكالة البلدية
- **مصلحة التنظيم والشؤون العامة**
  - ✓ فرع الحالة المدنية
  - ✓ فرع المنازعات
  - ✓ فرع التنظيم و الشؤون العامة
  - ✓ فرع الانتخابات
  - ✓ فرع الشؤون التجارية
  - ✓ مكتب النشاط الاجتماعي والشؤون الثقافية والرياضية
  - ✓ فرع الشؤون الاجتماعية والثقافية
- **مصلحة التعمير والسكن**
  - مكتب التعمير والسكن
  - فرع التهيئة العمرانية
  - فرع شهادات الحيازات ورخص البناء
  - مكتب الممتلكات العقارية

دائرة عين الحمام
نظر رقم : 09 سل
تحت رقم : 09
بتاريخ : 28 AVR 2015
رئيس الدائرة

5/4

المصدر: أرشيف بلدية أبي يوسف عين الحمام ولاية تيزي وزي

- **مصلحة الوسائل العامة**
- مكتب متابعة الاقتناءات والتمويل
  - ✓ فرع التخزين
- **مصلحة التقنية**
  - ✓ مكتب الأشغال الجديدة والصفقات العمومية
  - ✓ مكتب متابعة الأشغال

عدد المصوتين بنعم:11 عدد المصوتين بلا:.00 عدد الممتنعين على التصويت: 00

نطلب من السلطة الوصية المصادقة على هذه المداولة
"نسخة طبقا لسجل المداولات"

حرر في :أبي يوسف
بتاريخ: 2014/12/22
رئيس المجلس الشعبي البلدي

Le Président
de l'Assemblée Populaire Communale
HAMI Rachid

دائرة عين الحمام
تحت رقم: نظر و تبصيل
بتاريخ: 99
28 AVR 2015
رئيس الدائرة

5/5

المصدر: أرشيف بلدية أبي يوسف عين الحمام ولاية تيزي وزي

المبحث الثالث: تحديات القطاع الثالث ومستقبله في الجزائر

المطلب الأول: تحديات القطاع الثالث في الجزائر

هنالك عدة أسباب أدت إلى العزوف عن العمل التطوعي في المجتمع الجزائري نذكر منها:

أولا/ على مستوى الأفراد المتطوعين

-عدم توافر درجة وعي مناسبة لدى أفراد المجتمع الجزائري بمشكلاتهم القائمة وإحتياجاتهم.

-محدودية إدراك أفراد المجتمع الجزائري لأهمية وقيمة العمل التطوعي.

-الشعور بالحرمان لدى الفرد نتيجة ظروف المجتمع الصعبة والتعود على هذه الظروف والشك في إمكانية التغيير.

-ضعف دافعية الأفراد للعمل التطوعي بفعل طغيان القيم الفردية والسلبية وعدم الجدية.[1]

ثانيا/على مستوى الجمعيات:

-ضعف كفاءة الأداء الجمعوي وفاعليته من خلال غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة، وعمومية الأهداف وتداخل عمل الأفراد.

-الافتقار إلى الإطارات المتكونة والمتدربة على أداء النشاطات النوعية ذات التخصصات الدقيقة.

-مشكلة الشخصنة بمعنى اختزال الجمعية في شخص الرئيس وعدم التداول على القيادة في الجمعيات.

-إختلال الأولويات في العمل الجمعوي مما أدى إلى افتقاد الثقة من قبل الممارسين والتركيز على أولويات ليست في سلم الاهتمام العام للمجتمع.

-عدم وضوح رؤية العمل الجمعوي، وعدم إدراك الفرد المتطوع لذلك من خلال الإحاطة بأهداف الجمعية ونظامها وبرامجها وأنشطتها.

-الإنسحابية أي عدم ضمان استمرارية المتطوع في العمل.[2]

1فريدة خروبي، "العمل التطوعي المؤسسي وإشكالية وأليات تفعيله"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016، ص 194،195

[2]**المرجع نفسه**، ص196.

ثالثا/على مستوى المجتمع:

-التحولات السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة التي غيرت من ذهنية الفرد الجزائري الذي أصبح منشغلا بتأمين حاجاته الضرورية.

-المناخ السياسي في المجتمع الجزائري الذي كثيرا ما يفرض نوع من الوصايا على الجهود التطوعية الذي يؤدي إلى استقلالية الجمعيات.

- انعدام الثقة بين المواطنين وبعض الجهات المسؤولة.[1]

المطلب الثاني: مستقبل القطاع الثالث في الجزائر

يمثل القطاع الثالث أو العمل التطوعي قطاعا مهما من قطاعات النشاط المجتمعي ويشكل المنخرطون فيه جزءا أصيلا من المجتمع المدني، حيث أصبح يضطلع بأدوار هامة تشكل إمدادات الأجهزة الحكومية، وقد ساهم التطور التكنولوجي خاصة تكنولوجيا الاتصال في إعطاء دفعة قوية لتطور العمل التطوعي في الجزائر وأدى إلى تحولات هيكلية كبيرة في تأسيسه وممارسته وإدارته بفضل تحرره من العقبات البيروقراطية والتقنية التي كانت تعيق تطوره، وهكذا ظهرت للوجود أشكال جديدة من العمل التطوعي عمادها الفضاءات الرقمية وأرضيتها شبكات التواصل الاجتماعي أثبتت فعاليتها في أرض الواقع رغم أنه لا يربط بين أفرادها أي رابط تنظيمي، هذه المجموعات تمكنت من إستثمار التقنية في تأسيس منابر إعلامية وإتصالية فعالة مؤثرة تخاطب من خلالها شرائح مهمة وواسعة من الناس، واستقطاب قطاعات جديدة خاصة من الشباب الذين كانوا في عزوف شبه كلي عن كل نشاط تطوعي وبفضلها إقتحم العمل التطوعي مجالات جديدة كالبيئة والإدارة.[2]

كما لاحظنا في الفترة الأخيرة خلال انتشار وباء **كوفيد 19** أو فيروس كورونا نشاطا غير مسبوق للعمل التطوعي في الجزائر، قصد الحد من آثار انتشاره بعد تعطيله لجميع المصالح وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها، وقد أثبت العمل التطوعي مكانته الرائدة في المجتمع بالنسبة للدول والمجتمعات، إذ كانت له الأهمية القصوى في مساندة الحكومات للخروج من الأزمة في

[1] فريدة خروبي، **مرجع سابق**، ص197

[2] روشارش جات، **تحولات ثقافة التطوع في المجتمع الإفتراضي**، من الموقع الالكتروني: WWW.RESEARCHGATE.NET// تاريخ الإطلاع 2020/08/18 على الساعة 15:22.

الكثير من الدول، وعلى غرار كل مناطق العالم المتضررة بالوباء، استنجدت الجزائر بالمنظمات والجمعيات الخيرية والإنسانية لدعم الجهود الرسمية ماديا باعتبارها الواصل بين المحسن والقطاع العام.

فبعد الوعي التام بالخطر الحقيقي الذي شكله فيروس كورونا، اتخذ الجزائريون التضامن كسلاح لتجاوز الآثار المدمرة التي خلفها انتشار هذا الوباء ، ومع تسجيل ارتفاع تصاعدي لعدد من الإصابات المؤكدة تركت الانتقادات اللاذعة لمنظمة الصحة وأطلقت حملة تبرعات ودعم واسعة للمستشفيات سعيا لتوفير المعدات الطبية، حيث أعلنت العديد من المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال وجمعيات استعدادها للتطوع، حيث ترجمت فنادق سياحية أقوالها إلى أفعال بتخصيص عدد معتبر من الغرف للحجر الصحي للمسافرين والمغتربين الذين تم إجلائهم، ولمواجهة ندرة المستلزمات الطبية الخاصة بالوباء شرعت عدة ورشات للخياطة في خياطة الكمامات والألبسة الواقية للأطباء، فيما عكف نشطاء أخرون على توفير المادة الأولية لصناعة الكمامات، فالأعمال التطوعية لم تتوقف عند هذا الحد بل إمتدت للعتاد الطبي الحيوي، حيث أكد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات بن بوزيد أن الوزارة تلقت عدة عروض للمساعدة وأنها مستعدة لتسهيل إجراءات النقل وحتى استيراد المعدات.

كما اختار عدد من الشباب إطلاق مبادرات تطوعية فردية تهدف إلى مساعدة الأسر على البقاء في منازلهم من خلال تلبية إحتياجاتهم اليومية، وذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك حيث وضع ما يملك من عتاد كسيارة أو مهنة في الخدمة دون مقابل من باب التضامن والتكافل.

كما أعطى المشرع الجزائري من خلال أحكام القانون 12-06 مجموعة من الحقوق للجمعيات من أبرزها إكتساب الجمعية للشخصية المعنوية، حيث نصت المادة 17 على أن الجمعية تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تأسيسها فيمكنها التصرف بإسمها لدى الغير ولدى الإدارات العمومية كما يمكنها التقاضي والقيام بكل الإجراءات المرتبطة بذلك، كما أفرد المشرع الجزائري بموجب المواد 14 إلى 16 من قانون الجمعيات بمجموعة من الحقوق الخاصة بأعضاء الجمعية، حيث يمنح الحق لكل عضو حق المشاركة في هيئاتها التنفيذية تبعا لما يتضمنه قانونها الأساسي، أما في المجال العلمي وبموجب المادة 24 يمكنها تنظيم أيام دراسية وملتقيات و ندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها.

ونستنتج من هنا أن السلطات الجزائرية أولت إهتماما بهذه الفئة من فئات المجتمع المدني ومنحتها الحرية في ممارسة نشاطاتها دون قيود أو ضغوطات لأجل مصلحة المجتمع والنهوض بالتنمية المحلية سعيا إلى التنمية الشاملة.[1]

[1]ذباح إسماعيل، "النشاط الجمعوي من منظور التشريع الجزائري"، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، جامعة بوزيان عاشور الجلفة، العدد 2 ، جوان2020، ص301.

خلاصة:

لقد عرض هذا الفصل دراسة ميدانية حول القطاع الثالث في ولاية تيزي وزو وكانت جمعية تيفردود ببلدية أبي يوسف كعينة لذلك، ومن خلال مقابلتنا لبعض أعضاء هذه الجمعية الذين قدموا لنا معلومات حول مصادر التمويل لهذه الجمعية وأهم الإنجازات والأنشطة التي قامت بها والتي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان القرية، بالإضافة لتأكيدهم على وحدة وترابط سكان القرية من خلال إقامتهم لقانون يدعم وينظم النظام الداخلي للقرية والذي يجسد مسؤولية جميع سكان القرية في تحمل الأعباء المالية التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، وبالتالي يعبر هذا السلوك عن المؤشرات الدالة على مستوى نضج الشعور بالمواطنة والتكافل بين أفراد المجتمع وأصدق مثال على ذلك هو تكاتف جهود سكان القرية في مكافحة جائحة كورونا.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما سبق تناوله تبين أن للقطاع الثالث أهمية بالغة وقد ازدادت أهميته أكثر في وقتنا الحالي، مما جعله يتبوء مكانة أساسية في العديد من الدول نظرا لمردوده التنموي في مجالات عدة لاسيما المجال الإنساني والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، لذا أصبح شريكا أساسيا لإحداث التنمية المحلية، وذلك لما يقدمه من خدمات للآخرين وهو بذلك يساهم في التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، كما أنه يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني والتقليل من بعض المشكلات التي تواجه المجتمع لاسيما في وقت الأزمات، على اعتبار أن القطاع الثالث يغطي حيزا كبيرا من العمل الميداني الذي يساعد ويكمل بدوره القطاعين العام والخاص.

إن مؤسسات القطاع الثالث من جمعيات ومؤسسات خيرية تطوعية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على تنفيذ أنشطة تنموية عديدة وفق أسلوب تنمية المجتمع في مجالات متعددة ومتنوعة ومختلف احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لتجسيد التنمية المحلية.

وقد أظهرت لنا دراستنا لواقع القطاع الثالث بقرية تيفردود بولاية تيزي وزو أن القطاع الثالث يساهم وبقدر كبير في تحقي التنمية المحلية، من خلال ما قام به من خدمة للمجتمع المحلي الذي سار وفق أهداف مخططة ومبرمجة تهدف لخدمة البيئة والمجتمع المحلي، وما جسده من تفاعل إيجابي للنهوض بالتنمية المحلية للمنطقة وتخفيفه للأعباء الملقاة على عاتق البلدية من خلال مشاركته الفعالة في مختلف الأشغال والأنشطة التي تعود بالمنفعة العامة على مجتمعه، مثل المشاركة في بناء بعض البنى التحتية، والاهتمام بحماية البيئة ومساهمته في حل العديد من مشاكل المواطنين وسد احتياجات سكان القرية.

إن القطاع الثالث عادة ما يستثمر في مشاريع تنموية لا تحقق عوائد مالية، وإنما تحقق عوائد مهمة لصالح المجتمع وتعظيم المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، لذا فإن وجود هذا القطاع وتنميته وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية التي تشجع على نموه يعتبر مطلبا اجتماعيا يجب أن تتضافر جهود جميع أفراد المجتمع من أجل تحقيقه، فوجود القطاع الثالث أصبح أكثر من ضرورة بل حتمية لأنه يساعد القطاع الحكومي على تحقيق أهداف تنموية، والاستثمار في القطاعات التنموية ذات العائد الاجتماعي، التي تعد في المقام الأول من مهام الحكومة التي قد تعجز عن القيام بها لوحدها لنقص الإمكانيات أو تعدد الأولويات التنموية، وتوصلنا لنتيجة بأن الجزائر لا تجسد واقع القطاع الثالث بشكل

كبير إلا في بعض المناطق، ومنه يجب تعميم تجربة قرية تيفردود في هذا المجال على باقي مناطق الوطن لتحقيق تنمية محلية وصولا إلى التنمية المحلية الشاملة.

ومن خلال بحثنا في الموضوع فقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في مايلي:

1. يعمل القطاع الثالث على ترابط أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية التي تتوحد فيها الجهود والطاقات وتتعاون فيها الفئات الشعبية مع الرسمية لتحقيق الهدف المطلوب.
2. يحقق القطاع الثالث في جانبه التطوعي التغيير الاجتماعي والإيجابي المطلوب، وإحداث نقلة كبيرة بالمجتمع بما يعزز من عمليات البناء الاجتماعي، ويساهم في تجسيد العديد من البرامج التنموية بالمجتمع ويلبي المتطلبات والاحتياجات الإنسانية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع المحلي تحقيقا للتوازن العام ووصولا لأهداف العيش المرتبط بالرقي والتطور.
3. يضمن القطاع الثالث تعزيز وتحسين العلاقات والروابط الاجتماعية بين القطاعات الأخرى المختلفة بالإضافة إلى أنها تبني حلقة وصل بين المؤسسات والحكومات والمنظمات التطوعية.
4. يساعد القطاع الثالث على التخفيض من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي وإشباع حاجاته.
5. يسد القطاع الثالث الفراغ في الخدمات ويوسع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدالة.
6. ينمي القطاع الثالث العمل التطوعي والشعور بالمسؤولية الجماعية والشراكة الفاعلة داخل المجتمع بين أفراده، وأهمية تظافر الجهود من أجل الصالح العام وإثراء تنميته.
7. يساهم القطاع الثالث في تخفيف العبئ على الأجهزة الحكومية ويدعم ويكمل دورها.
8. يهتم القطاع الثالث بالأنشطة الثقافية والفكرية التي تدعم وجود المجتمع وتساعد على إنفتاحه على ثقافات الآخرين.

فكل هذه النتائج المتوصل اليها تجيبنا عن الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها في هذه الدراسة، وهي أن القطاع الثالث يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية إن تم تشجيعه وتوفير البيئة والظروف لتطويره، وخير مثال على ذلك ما استطاع أن يحققه هذا القطاع في قرية تيفردود بولاية تيزي وزو.

ومنه يمكننا تأكيد الفرضية القائلة إنه كلما أُعترف بالقطاع الثالث كقطاع شريك ومكمل في خدماته للقطاعين العام والخاص كلما أصبح مساهما فعالا في التنمية المحلية، وكلما زاد الاهتمام بالقطاع الثالث وتم تفعيل دوره أكثر كلما أدى ذلك إلى تخفيف الأعباء عن الدولة وساهم في النهوض بالتنمية. كما أنه كلما تضاءلت معدلات الثقة بالقطاعات الحكومية وانخفض مستوى الرضى على الأداء الحكومي، كلما ساهم ذلك في إنتعاش دور القطاع الثالث أكثر وزاد استعداد هذا الأخير لتبني إنشغالات المواطنين.

وعن كيفية تعزيز دور القطاع الثالث في عملية التنمية المحلية بشكل عام فقد سمحت لنا هذه الدراسة بصياغة جملة من التوصيات نذكر منها ما يلي:

-دعم المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال العمل التطوعي ماديا ومعنويا بما يمكنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها.

-التركيز في الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، الأمر الذي يساهم في زيادة الإقبال على المشاركة في هذه البرامج.

-مطالبة وسائل الإعلام المختلفة بدور أكثر تأثيرا في تعريف أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه، وإبراز أهميته ودوره في عملية التنمية.

-العمل على تشجيع قيام جمعيات تطوعية متخصصة تعني بقضايا خدمة وتنمية المجتمع.

-العمل على تنظيم العمل التطوعي من خلال خلق القنوات التي تحقق الإنتفاع الأعلى من طاقات وإمكانيات المتطوعين وإشعارهم بأهميتهم ودورهم الحيوي في المجتمع.

-استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنسيق عمل القطاع الثالث بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الاجتماعية وإعطاء بيانات حقيقية عن حجم واتجاهات وحاجات العمل التطوعي الأهم للمجتمع.

-الدفع باستصدار تشريعات تعيد هيكلة الواقع المؤسسي للدولة بشكل يسمح للقطاع الثالث ممارسة دور أكبر.

-تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول القطاع الثالث مما يساهم في تحسين واقع العمل الاجتماعي بشكل عام والعمل التطوعي بشكل خاص.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: الكتب

1-سعيد بلعباس عبد الرزاق، **مفهوم القطاع الثالث والإشكاليات المعرفية التي تعتريه في ضوء التجربة الأنجلوساكسونية والأوروبية**، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2017.

2-بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

3-الحزيم بن عثمان يوسف، **قوة التطوع**.

4-السلومي محمد عبد الله وآخرون، **القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الكويت: مركز إبن خلدون للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2017.

5-السلوميمحمد عبد الله، **القطاع الثالث والفرص السانحة**، الرياض: ط1، 2010.

6-عايض القحطاني عبد المحسن، راشدي نورة، إقتصاديات القطاع الثالث وواقع المجتمع: مقدمات ونموذج القطاع الثالث اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة بيروت، لبنان 2012.

المجلات

1-بن صالح العامر عثمان، ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد السابع 2006.

2-بن عزة محمد، خالد فتوح، برامج التنمية المحلية ودورها في ترقية رفاهية السكان، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان2015.

3-بيطار عبد المطلب، شريط حسين الأمين، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخيرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الثاني، العدد الثاني 2018.

4-جابر هاشم أميرة، الدوافع التي تدفع الشباب الجامعي إلى السطوع في الحشد الشعبي من وجهة نظرهم، مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد الثاني، ديسمبر2017.

5-خروبي فريدة، العمل التطوعي المؤسسي وإشكالية وأليات تفعيله، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016

6-خلف الله بوجمعة، صوشي سليمة، رفع التحديات الاقتصادية المحلية لبلديات المسيلة بأفاق التنمية السياحية التراثية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية، العدد الرابع، ديسمبر 2016.

7-خليل نزيهة، الأهمية الاجتماعية والإقتصادية للعمل التطوعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد السابع، العدد 28 سبتمبر 2018.

8-ذباح إسماعيل، النشاط الجمعوي من منظور التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة بوزيان عاشور الجلفة، المجلد الخامس، العدد الثاني جوان2020

9-روينة عبد الرحمان، العمل التطوعي ودوره في الإرتقاء بقيم المواطنة: جمعية سنابل الخير ببسكرة نموذجا، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد السابع، سبتمبر 2018.

10-زياني صالح، القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، العدد الخامس، جوان 2013

11-ساري سهام، دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحث الاقتصادي، العدد الأول 2014

12-صادق جميلة، مساهمة البرامج الإستثمارية العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت في ظل رهان تنويع الاقتصاد، مجلة المعيار، العدد الثامن عشر، جوان 2017.

13-غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وأبعادها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010.

14-فيدمة عبد الحق، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.

مذكرات:

1-أبوعليان محمد إبراهيم، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، دراسة حالة: قطاع غزة، رسالة ماجستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة: كلية التجارة 2014.

2-أكلي محمد، سوسيولوجية النماذج للمجتمع القروي القبائلي، رسالة ماستر معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر 1996-1997

3-بركاني نور الهدى، العمل التطوعي الجمعوي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية 2017/2016.

4-بودانة شعباني كمال، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014/2013.

5-بوصنوبرة عبد الله، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011

6-خليل نزيهة، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني، دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2016/2015.

7-خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

8-عبد القدر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم ال سياسية2012/2011.

9-محمد عبد الرحمان بشير أمل، دور العمل التطوعي في تعزيز قيم رأس المال البشري، دراسة حالة: متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، رسالة ماجيستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة 2016.

10-ونية رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوي قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1999/1998.

11-وهابي كلثوم، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، الجمعيات نموذج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

مواقع إلكترونية:

، تاريخ الإطلاع 2020/03/03، على الساعة 14:35.https:/mawdoo3.com – تعريف التنمية1

، تاريخ الإطلاع، الإثنين 17 أوت2020 –htt://www.annasronlin.com إخليف سامية، أنظف قرية في تيزي وزو2

، تاريخ الإطلاع 2020/02/23 على الساعة 16: irtikaa.com/Learning57 3–معوقات العمل التطوعي، في 2008

4–ثاجماعث مؤسسة قبلية تلعب دور القاضي الجزائري، جريدة البيان 2012/08/07، تاريخ الإطلاع 2020/08/17 على الساعة 15:23 1.1344078 2002 02 www.albagan.ne/one/07

5–المقومات الأساسية للتنمية المحلية وأهم معوقاتها–attzah.blogspot.com /2015/01blog ?m 1:post–76html //www.linkedim.com/:https

6– كرم أحمد، العمل التطوعي، أهميته، معوقاته، عوامل نجاحه، 2015

تاريخ الإطلاع 2020/03/06 على الساعة 14:52.

تاريخ الاطلاع 2020/02/23 على 16:50.https://mawdoo3.co7–معوقات العمل التطوعي،

تاريخ الإطلاع 2020/02/23على الساعة 16:46

المقابلات:

مقابلة مع أوسالم محند، الأمين العام لبلدية أبي يوسف في 5 أوت 2020 على الساعة 13:00

مقابلة مع أودير الطاهر، مقاول وعضو في جمعية تيفردود، قرية تيفردود ولاية تيزي وزو، في 15 مارس 2020 على الساعة 15:00

مقابلة مع أودير ناصر، عضو في جمعية تيفردود، بقرية تيفردود ولاية تيزي وزو، 15 مارس 2020 على الساعة 14:30

–مقابلة مع ولحاج عباس، متقاعد الخطوط الجوية الجزائرية وعضو في جمعية تيفردود، قرية تيفردود ولاية تيزي وزو، في 15 مارس 2020 على الساعة 14:00

ملخص الدراسة:

يعتبر القطاع الثالث من الدعائم الأساسية للمجتمعات الحديثة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية المحلية، لذا نجد أن الكثير من دول العالم قد إتجهت نحو تطوير هذا القطاع ومحاولة ربط التعاون وتوحيد الجهود بين مؤسسات القطاع الثالث والمؤسسات الحكومية والإقتصادية قصد تحقيق التنمية، فهذا القطاع يؤدي إلى تعزيز مشاركة المواطن في الشأن المحلي عبر الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة إلى الربح، وقد جاءت هذه الدراسة أساسا لإبراز المهام الذي تضطلع بها منظمات القطاع الثالث وتحديد الصلاحيات المنوط بها في ظل الفترات التي تمر بها الجزائر وذلك للنهوض ومحاولة تحقيق التنمية المحلية، وبهدف توضيح دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في قرية تيفردود بولاية تيزي وزو كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية المحلية في هذه المنطقة من خلال إبراز مختلف الإنجازات التنموية في قرية تيفردود وكذا إبراز مختلف العراقيل التي تواجه المجتمع الجزائري من أجل النهوض لتحقيق تنمية محلية في المستوى.

SUMMARY

The third sector is considered as one of the basic pillars of modern societies which it aims to achieve local development. Therefore, we find that many countries in the world have tended to develop this sector and try to link cooperation and unify efforts between the third sector institutions and gouvernemental and economic institutions in order to achieve development. This sector leads to Promoting citizen participation in local affairs through non-profit associations and civil society institutions. This study was mainly intended to highlight the tasks undertaken by third sector organizations and define the powers entrusted to them in the light of a period Algeria is going through it in order to advance and try to achieve local development, with the aim of clarifying the role of The third sector in achieving local development in Algeria, we conducted an applied study represented in the village of Tifrdoud in the wilaya of Tizi Ouzou as a model through which a rough overview can be given about the reality of local development in this region by highlighting the various developmental achievements in the village of Tiverdoud, as well as highlighting the various obstacles facing Algerian society. In order to promote local development at the level.

الإهداء		
الشكر		
مقدمة		أ-ح
الفصل الأول	الإطار النظري للقطاع الثالث والتنمية المحلية	8
المبحث الأول	ماهية القطاع الثالث	9
المطلب الأول	تعريف القطاع الثالث وأنواعه	13-9
المطب الثاني	أهداف القطاع الثالث	17-14
المطلب الثالث	النظريات المفسرة للقطاع الثالث وعوامل نجاحه	20-17
المطلب الرابع	معوقات القطاع الثالث	21-20
المبحث الثاني	ماهية التنمية المحلية	22
المطلب الأول	تعريف التنمية المحلية ومقوماتها	25-22
المطلب الثاني	نظريات التنمية المحلية	28-26
المطلب الثالث	أهمية وأهداف التنمية المحلية وأبعادها	31-28
المبحث الثالث	العلاقة بين التنمية المحلية والقطاع الثالث	32
المطلب الأول	مكانة القطاع الثالث في العملية التنموية	33-23
المطلب الثاني	دور القطاع الثالث في التنمية المحلية	35-33
المطلب الثالث	نماذج عالمية للقطاع الثالث في التنمية المحلية	40-36
الفصل الثاني	دراسة ميدانية للقطاع الثالث في قرية تيفردود ولاية تيزي وزو	43
المبحث الأّول	بطاقة إدارية لقرية تيفردود	44
المطلب الأول	التعريف بقرية تيفردود	45
المطلب الثاني	لجنة قرية تيفردود	47-46
المبحث الثاني	إسهامات القطاع الثالث في قرية تيفردود	48
المطلب الأول	القوانين المنظمة لجمعية تيفردود	49-48
المطلب الثاني	إنجازات القطاع الثالث في قرية تيفردود	58-49
المطلب الثالث	جهود البلدية في ترقية مشاريع قرية تيفردود	63-59
المبحث الثالث	تحديات القطاع الثالث ومستقبله في الجزائر	64
المطلب الأول	تحديات القطاع الثالث ومستقبله في الجزائر	65-64

المطلب الثاني	مستقبل القطاع الثالث في الجزائر	67-65
خاتمة		71-69
فهرس المحتويات		81-80

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معايير أبعاد التنمية	31
2	أشهر المنظمات غير الربحية الخاصة في أمريكا	36
3	أشهر المنظمات المانحة في أمريكا	37
4	تطور العمل التطوعي في بلدان الإتحاد الأوروبي	39
5	الدوافع لدى المتطوعين	41